النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 578 ■ من 7 الى 13 نونبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

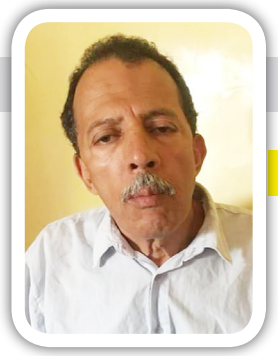

ضيف العدد

محفوظ امناي :

إن وثيرة نهب الأراضي والثروات قد تصاعدت واتخذت أبعادا جديدة. ولا ننسى ما يواجه به سكان المناطق التي تضررت من الزلزال من عراقيل وقيود...
15

عودة أخرى إلى معركة طالبات وطلبة كليات الطب والصيدلة بالمغرب
06

حول السياسات النيوليبرالية وتأثيرها على الشباب المغربي
12

ملكية الأرض بين حقوق الملاكين الأصليين واكتساح الرأسمال المحلي والاجنبي

09 08 07

كلمة العدد:

نضال وحدوي للتصدي لمشروع القانون التكبيلي لممارسة حق الاضراب

لقد استعاد الرأي العام قضية ما يسمى «القانون التنظيمي لممارسة حق الاضراب» وبرزت معه مبادرات تنسيقية مختلفة حول سبل التعاطي مع هذا «القانون» وما يحيط به من تأثيرات سلبية على الممارسة النقابية التي تشتكي مسبقا من أعطاب عمرت طويلا.

هذه خطوة ما بعد الاتفاق الثلاثي بين الحكومة المغربية،الاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات بما يمكن من الوصول الى وضع قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفية ممارسة حق الأضراب بعد ادخاله مسطرة التشريع والمصادقة وفق الاخراج المناسب.هذا القانون التنظيمي هو في الأصل احالة من الفصل 29من دستور سنة 2011المشروط هو الآخر بالفصل 86بأن «تعرض مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في هذا الدستور وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ الدستور...» ومن تم أعدت الحكومة مشروع قانون تنظيمي متعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الاضراب تحت رقم15.97وتقدمت به الى الفرقاء في نصوص وفقرات متفرقة معروضة على القيادات النقابية والمجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...

لقد تفاعلت الأطراف المعنية ببعض الملاحظات العامة التي سجلتها على مشروع القانون الذي سينظم حق الاضراب،وخاصة منها المركزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل وكذا ما سجلته الجامعة الوطنية للتعليم «التوجه الديمقراطي»العائدة من معارك الحراك التعليمي وما أثاره من جدل نموذجي حول مشروعية المطالب وطبيعة الممارسة النقابية ومحدوديتها.حاولت هذه التنظيمات النقابية كما بعض التنظيمات السياسية المعنية بقضايا الطبقة العاملة ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي وتنظيمات يسارية وديمقراطية،حاولت أن تحاصر بالحجة والدليل ما ذهب اليه واضعو المشروع المناقض لممارسة حق الاضراب والذي نصب في مشروعه 49 مادة منها: ما يقدم أحكاما عامة(من ستة مواد)،ما يعرض شروط وكيفيات ممارسة حق الاضراب في القطاع الخاص(من المادة 7الى 29)،شروط وكيفيات ممارسة حق الاضراب في القطاع العام(من المادة 30الى 33أي أربعة مواد فقط مقارنة مع القطاع الخاص)،عرض الأحكام الخاصة بالاضراب في المرافق الحيوية(مادة واحدة)،التنصيص على العقوبات (12 مادة: من 35الى المادة 46)ثم يختم في الباب السادس بثلاثة مواد تخص الأحكام المختلفة...

كل المقدمات والمراجع والهواجس الأمنية لهذا المشروع تستدعي الرد علي الحكومة بالرفض مع السحب الفوري والعودة الى الأساس المادي للممارسة حق الاضراب وحماية الشغيلة من الاستغلال واستبداد أرباب العمل والسلطات الوكيلة.لكن الأهم من هذا وذاك،هو كيف تتحول هذه المناسبة الى فرصة لاسترجاع ما انفرط من حقوق الطبقة العاملة وأدوات دفاعها المستقلة وسلاحها في مواجهة الصراع على المستوى الأقتصادي أي ذلك العمل النقابي الديمقراطي بنقد كل الممارسات المسيئة للعمل النقابي وتمكين الشغيلة من المشاركة في القرار وقيادة قطاعاتها النقابية.

وعلى طريق تحقيق رد الاعتبار للعمل النقابي وتمنيعه من القيادات البيروقراطية المتنفذة المسفيدة من واقع أزمة العمل النقابي،تنتصب اليوم أمامنا هذه المهمة العاجلة التي لا يمكن تأجيلها بالتبريرات والحسابات السياسوية،بل هي فرصة لممارسة عكس ما كان سائدا عبر فتح الطريق أمام كل المبادرات النضالية الوحدوية الرامية الى اسقاط هذا المشروع الرجعي التراجعي.وهذا ممكن جدا خاصة مع انطلاق خطوات أولى في هذا الاتجاه من خلال:

- مبادرة الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد،
- اللقاء الموسع الذي دعت اليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 3نونبر الجاري
- اللقاءات التعبوية التي نظمها الاتحاد المغربي للشغل في العديد من الاتحادات المحلية والاقليمية والجهوية.

وغير ذلك من مبادرات هي تعبيرات مبدئية على ارادة في التنظيم والاعداد لمواجهة هذا المشروع التكبيلي للحق في الاضراب.وكلها تستوجب أول ما تستوجب هي تلك الارادة السياسية والاستعداد للنضال ميدانيا عبر تأطير وتنظيم العاملات والعمال وكل الأجراء وتعبئتهم على شرعية مناهضة هذا المشروع الذي يندرج في اطار تلك المخططات الطبقية التي تستهدف كرامة وحقوق الطبقة العاملة والطبقات الشعبية والنيل من ما تبقى من مكتسبات تحققت عبر عقود من النضال والتضحيات.

هذه المبادرات المتعددة على أهميتها جميعها،تستلزم تواضع الجميع أمام هذه المهام الجسيمة والنضج الكافي ببعث الروح الوحدوية بين النقابيين والنقابيات باسهام كل التنظيمات السياسية الداعمة والمساندة بصدق وارادة سياسية وبالنفس النضالي الطويل لتحقيق سحب هذا المشروع وغيره من مشاريع القوانين التراجعية المناهضة لحق الشعب المغربي والجماهير الشعبية في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة يخلد الذكرى 39 الشهيد أمين التهاني

«عهدًا على خطى الشهيد أمين تهاني نسير لبناء حزب الطبقة العاملة»

أستشهد يوم 6 نفمبر 1985 من جراء التعذيب الذي تعرض له منذ لحظة القبض عليه والذي سقط شهيداً تحت سوط الجلاد بدرب مولاهم الشريف سيئ الذكر يوم 06 نونبر 1985 مسطرًا بدمه أروع معاني التضحية والفداء، ومدافعًا شرسًا عن العاملات و العمال ومنتصرًا للمكلومين والمسحوقين من أبناء شعبنا المغربي .

لقد مثل رفيقنا «أبو أيمن» نموذجاً للرفيق الملتزم المقاوم لا المساوم المتقدم لصفوف المواجهة، وعلى الرغم من الألم الكبير بفقدان رفيقنا وكافة شهدائنا الذين لم يستكينوا يومًا، فإننا نؤكد على أن استشهاد رفيقنا لن يزيدنا إلا إصرارا وثباتا بالاستمرار على نهج الشهداء بالنضال وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

سقط شهيدا في ساحة الشرف ومهما قلت عنه أو قاله غيري عنه فلن نفي الشهيد حقه ،يكفيه شهادة أنه استشهد من أجل الوطن.

بطاقة تعريفية الشهيد أمين تهاني:

ازداد أمين التهاني يوم 4 نونبر 1956 بمدينة وجدة، حيث تابع دراسته الابتدائية والثانوية. حصل على باكالوريا علوم رياضية في يونيو 1974. ناضل في إطار الإتحاد الوطني لطلبة المغرب قبل وو بعد رفع الحظر على نشاطه. انتخب رئيسا لجمعية طلبة المدرسة المحمدية للمهندسين. انخرط في صفوف تنظيم إلى الأمام منذ السبعينات وكان مسئولا قياديا بها يوم اختطافه. حصل على دبلوم مهندس دولة في الإلكترونيك والأوتوميتزم الصناعية في سنة 1980 من المدرسة المحمدية بالرباط . وقع عقدة عمل مع المكتب الشريف للفسفاط مباشرة بعد تخرجه، لكن وزارة الداخلية قررت نفيه إلى الراشدية في إطار الخدمة المدنية و كمحاولة لغسل دماغه. بعد انتهاء مدة الخدمة المدنية، التحق بشركة جنرال تاير، ثم بشركة سامير حيث تحمل مسؤولية مصلحة الصيانة لمعدات الكهربائية و الإليكترونية. تزوج في نفمبر 1983و ازدان فراشه بأيمن في 30 مارس 1985. أنخرط في الاتحاد الوطني للمهندسين و شارك في تهيئ مؤتمره الأول. أختطف وزوجته يوم 27 أكتوبر 1985و تم اقتيادهما للمعتقل السري السيئ الذكر درب مولاهم الشريف.

ونختم هذه الكلمة بالمطالبة بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف و معتقلي الرأي و المدونين و ...

و نحيي عاليا الشعبين الفلسطيني و اللبناني الصامدين في وجه ما يرتكب في حقهم من إبادة جماعية على يد الآلة الصهيونية ودولتها الإستعمارية العنصرية، وننحني أمام تضحياتهم الكبرى التي تصوغ أروع الملاحم دفاعا عن الكرامة الانسانية.

وعهداً على الوفاء للشهيد وكافة شهداء شعبنا وعلى صون ذكراه وذكراهم العزيزة، ومواصلة السير على طريقهم حتى تحقيق كافة الغايات النبيلة التي استرخصوا حياتهم من أجلها المجد و الخلود للشهداء

وجدة في 03 نونبر 2024

الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يعبر عن تضامنه مع المحاميات والمحامين بالمغرب في نضالهم من أجل استقلالية المهنة وحماية حقوق المتقاضين

يتابع الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان ، بقلق عميق واهتمام بالغ، الحراك النضالي الذي تخوضه المحاميات والمحامون في المغرب، تعبيراً عن رفضهم للتعديلات المقترحة في مشروع قانون المسطرة المدنية، التي لا تمس بمكتسبات مهنة المحاماة فحسب، بل تهدد أيضاً حقوق المتقاضين بشكل مباشر.

إن هذه التعديلات المقترحة تضرب في الصميم استقلالية مهنة المحاماة ،وتقيّد دورها الأساسي، ليس فقط في حماية كرامة المحامي واستقلاليته، بل الأهم في الدفاع عن حقوق المواطنين/ات وضماناتهم في محاكمة عادلة ،وفقاً لما يكفله الدستور المغربي والمعايير الدولية، وأساسا منها مبادئ الأمم المتحدة الأساسية، بشأن دور المحامين.

وتأكيداً على أن توقف المحامين عن أداء مهامهم ،هو خطوة نضالية تتجاوز الدفاع عن المصالح المهنية للمحاميات والمحامين ، لتضع في صلبها مصلحة المواطن(ة)، فإن هذا الحراك يأتي رفضاً لتعديلات تضرب عمق حقوق المتقاضين، وتخل بشروط وضمانات الحق في المحاكمة العادلة، مما يستوجب تظافر الجهود ، وتضامن القوى الحية، لحماية الحقوق الأساسية للأفراد وصون استقلالية الدفاع.

وبناءً على هذا، فإن الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، إذ يعبر عن تضامنه الكامل مع المحاميات والمحامين المغاربة في هذه الخطوة النضالية المشروعة، فإنه يعلن ما يلي:

1. التأكيد على دور المحاماة باعتبارها جزءاً أساسياً من منظومة العدالة، وركيزة لا غنى عنها في حماية حقوق المتقاضين وضمان التوازن بين الأطراف، مما يجعلها تستدعي صوناً خاصاً يضمن استقلاليتها عن أي ضغوط أو تدخلات.
2. الاعتراف بأهمية مهنة المحاماة في الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث ظلت تاريخياً قوة فاعلة في الذود عن الحقوق الأساسية وصون مكتسبات المواطنين والمواطنات، ومن ثم فإن أي محاولة للمساس بمكانة المحامي ودوره، سواء بالتضييق على استقلاله أو تقييد حقوق الدفاع، تُعد تراجعاً خطيراً يمس بجوهر العدالة.

إن الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، إذ يعلن دعمه لهذه الخطوة النضالية، يعرب عن أمله في أن تتجاوب الجهات المعنية ، مع مطالب المحاميات والمحامين العادلة، وأن تفتح قنوات الحوار، للتوصل إلى حل يحافظ على مكتسبات المهنة

3. دعوة السلطات المختصة إلى تبني نهج تشاركي فيما يتعلق بصياغة القوانين المؤثرة على مهنة المحاماة، حيث من الضروري فتح حوار جدي ومسؤول مع الهيئات المهنية للمحامين حول مشروع قانون المسطرة المدنية، بهدف التوصل إلى حلول توافقية تضمن حقوق جميع الأطراف وتخدم مصلحة العدالة.
4. التذكير بالالتزامات الدولية للمغرب، حيث يحث الائتلاف السلطات على مراعاة المعايير والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما ما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن حق الدفاع والمحاكمة العادلة.
5. دعوة جميع القوى الحية ،والهيئات الحقوقية ، إلى التضامن الواسع مع المحاميات والمحامين في هذه المعركة، إذ يرى الائتلاف أن الدفاع عن استقلالية المحاماة وحقوق الدفاع ، هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق كافة مكونات المجتمع، ولا سيما المؤسسات الحقوقية و لهيآت المدافعة عن حقوق الإنسان.

إن الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، إذ يعلن دعمه لهذه الخطوة النضالية، يعرب عن أمله في أن تتجاوب الجهات المعنية ، مع مطالب المحاميات والمحامين العادلة، وأن تفتح قنوات الحوار، للتوصل إلى حل يحافظ على مكتسبات المهنة ،ويصون حقوق المتقاضين. إن التضامن مع هذه الخطوة إنما يعكس التزامنا بقيم العدالة واستقلالية المهن الحقوقية، ويبعث برسالة واضحة حول ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة.

الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان
الكتابة التنفيذية
الرباط في : 05 نونبر 2024

إعلاميون مغاربة يدينون زيارة وفد صحافي للكيان

عبر «إعلاميون مغاربة من أجل فلسطين وضد التطبيع» عن امتعاضه من زيارة لوفد من صحافي مغربي للكيان الصهيوني في ظل المجازر وحرب الابادة الجماعية التي يرتكبها في حق الشعب الفلسطيني.

وجاء في بيان صادر عنهم ما يلي:

توجه وفد صحفي في زيارة إلى إسرائيل، مساء الإثنين 4 نوفمبر 2024، بترتيب من مكتب الاتصال الإسرائيلي في المغرب، وتستمر هذه الزيارة لعدة أيام، وقد أثارت هذه الزيارة جدلا واسعا نظرا لاستمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

«إعلاميون مغاربة من أجل فلسطين وضد التطبيع» نؤكد ما يلي:

1- الإدانة الشديدة للزيارة:

نستنكر بشدة زيارة هؤلاء الصحفيين لهذا الكيان الذي يواصل شن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني، ونعتبر هذه الخطوة تعبيراً عن تدهور القيم الإنسانية لدى هذه الفئة، وتجردهم من المبادئ النبيلة التي يجب أن تميز مهنة الصحافة.

2- موقفنا المبدئي:

نؤكد مجدداً على موقفنا الثابت والمبدئي، الذي يعبر عن الأغلبية الساحقة من الجسم الإعلامي المغربي، والعديد من المنظمات الحقوقية والنقابية والقوى الشعبية المغربية، بإدانة ورفض التطبيع مع هذا الكيان المجرم، ونؤكد دعمنا الثابت للقضية الفلسطينية التي نعتبرها قضية وطنية.

3- رفض محاولات الاختراق:

نعتبر أن هذه الزيارة محاولة بائسة لإحداث اختراق في موقف الشعب المغربي، وموقف الجسم الصحافي بصفة خاصة من القضية الفلسطينية، وهو موقف ثابت عبر عنه عبر المسيرات والوقفات التضامنية في كافة المدن المغربية.

في الختام، نؤكد أن هؤلاء الصحفيين لا يمكنهم أن يدعوا تمثيل الشعب المغربي أو الصحافيين المغاربة، أو أن يكونوا من ورثة نضال الرموز الوطنية التي قاومت الاستعمار، فضلاً عن أن موقفهم هو خذلان لشهداء المغرب الذين ناضلوا في سيناء والجولان.

«إعلاميون مغاربة من أجل فلسطين وضد التطبيع».

فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة يراسل المسؤولين حول ازمة نقل الطلبة

وجه فرع الجمعية بتازة كل من عامل الاقليم ورئيس المجلس الجماعي ومسؤول شركة النقل، رسالة مفتوحة حول معاناة الطلبة مع النقل الحضري لشركة فوغال بتازة جاء فيها:

تحية تقدير واحترام، وبعد

على إثر المشاكل التي يواجهها طلبة وطالبات الكلية متعددة التخصصات بتازة مع قطاع النقل الحضري المفوض تدبيره إلى شركة فوغال، والتي استفحل أمرها بشكل لافت مع الدخول المدرسي والجامعي لهذه السنة، وكذا مع تنامي حاجيات الساكنة، التي تعرف نموا كبيرا، في مجال النقل الحضري، صار الأمر معه يتطلب من الشركة إعادة تدبير هذا القطاع وفق رؤية جديدة واستراتيجية عمل تستحضر الواقع الحالي وما يفرضه من متطلبات جديدة وحلول واقعية لأزمة النقل الحضري بالمدينة.

ومن هنا، أضحت معاناة الطلبة والطالبات بالكلية متعددة التخصصات بتازة تتفاقم يوما عن يوم تكذب كل التصريحات المعلنة من إدارة الشركة، وقبل ذلك يكذبها واقع الحال من اكتظاظ و تأخير في المواعيد وسوء الخدمات المقدمة...، مما يجعل الأمر قضية، تكتسي صبغة ملحاحية واستعجالية، يتطلب دراستها بجدية وبروح المسؤولية، واستحضار مصلحة المواطن والطالب والتلميذ والعامل...فوق كل اعتبار.

إن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة، إذ سبق له أن أثار موضوع النقل الحضري مرارا وتكرارا في بلاغاته وبياناته، اعتمادا على تتبع الفرع لهذا القطاع/ المرفق الحيوي، وتبعا لتقارير الإتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع تازة، وكذا ما يورد من أخبار يومية في الصفحات والمواقع الإخبارية على منصات التواصل الإجتماعي، يؤكد في استعراضه لبعض الإختلالات التي تعتري النقل الحضري تحت إدارة شركة فوغال على عناوين الأزمة الحالية:

- أن الحافلات المتوفرة حاليا، تعتبر جد محدودة ولا تفي بالغرض المطلوب في التغلب على مشكل الاكتظاظ وسط الطلبة والطالبات، والأمر نفسه بالنسبة للساكنة بصفة عامة، مما يتطلب معه تطعيم أسطول النقل بحافلات جديدة ا، وليست في وضعية مهترئة، وفي أقرب الآجال؛
- يتضح أن هناك تخبطا في تدبير وتنظيم خطوط النقل بشكل يزيد من معاناة الطلبة والطالبات، مع تأخر الحافلات وعدم احترام المواعيد الدراسية، سواء في أوقات الذهاب إلى الكلية أو أوقات الخروج منها، خاصة وقت الذروة، حيث أن الطريق الرئيسية والمحادية للكلية تعرف تكدسا مروريا وازدحام الناس في المواصلات العامة في أعلى مستوياته؛

وفي الأخير، ولأن المقام لا يسمح باستعراض كل الإختلالات والمشاكل المطروحة، فإن الأمر، بالضروري، يستدعي من إدارة الشركة التعاطي بجدية وروح المسؤولية مع مطالب الطلبة والطالبات والالتزام بمخرجات الحوارات و اللقاءات التي جمعتها مع ممثلي الطلبة.

وفي انتظار القيام بالمتعين، تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

تازة في 04 نونبر 2024

إمضاء: رئيس فرع الجمعية

أضحت معاناة الطلبة والطالبات بالكلية متعددة التخصصات بتازة تتفاقم يوما عن يوم تكذب كل التصريحات المعلنة من إدارة الشركة، وقبل ذلك يكذبها واقع الحال من اكتظاظ و تأخير في المواعيد وسوء الخدمات المقدمة...، مما يجعل الأمر قضية، تكتسي صبغة ملحاحية واستعجالية،

حراك هيئات المحامين بالمغرب :
توضيح أسباب إضراب المحامين ودوافعه دفاعًا عن حقوق المواطنين

أعلنت جمعيات هيئات المحامين في المغرب عن إضراب شامل ابتداءً من فاتح نونبر 2024، كخطوة نضالية تصعيدية بعد ان اقرت منذ شهر يوليوز حزمة من الخطوات النضالية تهدف إلى حماية حقوق المواطنين وضمان الأمن القضائي. يأتي هذا القرار للتنديد بالانتكاسة التشريعية لمشروع قانون المسطرة المدنية الجديد، الذي يحمل في طياته مجموعة من التعديلات التي تهدد مباشرة حقوق المتقاضين وتخل بمبدأ تكافؤ الفرص، بل وتضعف الأمن القضائي برمته. لا يتعلق الإضراب بمصالح المحامين فحسب، بل هو في جوهره دفاع عن المجتمع، وعن حقوق كل مواطن في الوصول إلى عدالة متكافئة ومستقرة.

النقاط الأساسية التي تثير القلق

•• عدم المساواة في آجال الطعن:

يمنح مشروع القانون النيابة العامة حق الطعن في أي قرار قضائي دون تحديد آجال زمنية، حتى وإن مرت عليه عقود طويلة. في المقابل، يُلزم المواطنون بآجال قصيرة للطعن، مما يخلق انعدام التوازن ويهدد استقرار المعاملات، ويزرع الشك في أمان القضايا التي تعتبر منتهية. فكيف يمكن للمواطن أن يشعر بالأمان القانوني إذا كانت أحكامه مهددة بإلغاء محتمل بعد سنوات؟

•• حرمان المواطنين من الطعن في القضايا ذات القيمة المنخفضة:

ينص المشروع على عدم السماح باستئناف الأحكام في القضايا التي تقل قيمتها عن 30،000 درهم، مما يجعل بعض المواطنين محرومين من حق التقاضي الكامل على درجتين، في الوقت الذي يمكن للأفراد ذوي النزاعات ذات القيمة الأعلى استئناف الأحكام. هذا التمييز لا يخدم العدالة، بل يعزز الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ويضر بالفئات الأكثر هشاشة، الذين لا تقل قضاياهم أهمية عن قضايا ذوي الإمكانيات.

•• الحد من إمكانية الطعن بالنقض:

يحد المشروع من حق الطعن بالنقض في القضايا التي تقل قيمتها عن 80،000 درهم، ما يحرم المواطن العادي من الوصول إلى الدرجة النهائية من التقاضي. في المقابل، يظل هذا الحق متاحًا للفئات الميسورة التي تتجاوز نزاعاتها هذا الحد المالي. إن هذا الإجراء لا يخدم مبدأ المساواة بين المواطنين، بل يعمق فجوة الاستفادة من العدالة.

•• فرض غرامات على بعض الإجراءات القانونية:

يُلزم المشروع المواطنين بدفع غرامات قد تصل إلى 10،000 درهم في حالات معينة، مثل رفض قبول طلبات التجريح أو المخاصمة ضد القضاة. هذه الغرامات لا تتماشى مع مبدأ مجانية التقاضي، بل تثقل كاهل المواطن، خاصة أولئك الذين لا يملكون القدرة على تحمل هذه التكاليف.

•• اختلال التوازن بين الدولة والمواطن:

يسمح المشروع للدولة بتنفيذ الأحكام فور صدورها في مرحلة الاستئناف، بينما يُجبر المواطن على الانتظار لسنوات طويلة حتى تتمكن محكمة النقض من إصدار حكمها لصالحه. هذا الخلل في التنفيذ يضرب مبدأ المساواة أمام القانون ويعزز الفجوة بين السلطة العامة وحقوق المواطنين.

تأثير المشروع على المحامين ودورهم في الدفاع عن حقوق المواطنين

إن هذا المشروع لا يقتصر تأثيره على المواطنين فقط، بل يمس أيضًا الدور الأساسي الذي يلعبه المحامون في حماية حقوق المواطنين والدفاع عن مبدأ العدالة والمساواة. يرى المحامون أن مشروع القانون هذا يحول بينهم وبين أداء دورهم في المجتمع كحماة للعدالة ومدافعين عن الضعفاء. الإضراب الذي أقرته هيئات المحامين يعبر عن إرادة قوية لعدم السماح بتمرير أي تعديلات قانونية قد تؤثر سلبًا على حقوق المواطن أو تضعف العدالة.

رسالة إلى المواطنين

إن هذا الإضراب لا يعكس مصالح مهنية ضيقة، بل هو خطوة تأتي في إطار نضالات المحامين في المغرب دفاعًا عن حقوق المواطنين وعن المبادئ التي تضمن لهم عدالة نزيهة ومستقلة. على المواطنين أن يدركوا أن المحامين ليسوا في معركة شخصية، بل هم يقفون إلى جانب كل فرد من أفراد المجتمع، ضد أي تشريعات قد تضر بمستقبل العدالة وتهدد استقرار الحقوق المكتسبة. إن واجبنا كمحامين، وباسم قيم العدالة، أن نقف في وجه كل تشريع من شأنه أن ينتهك حقوق المواطنين، ونطالبكم بتفهم خطورة الموقف والوقوف معنا من أجل حماية مصالحكم وحقوقكم.

اقليم طاطا

ساكنة دوار إگظي في اعتصام مفتوح ضد الاقصاء والتهميش

تخوض ساكنة دوار إگظي بإقليم طاطا اعتصاما مفتوحا منذ يوم الخميس 31 اكتوبر 2024 دفاعا عن حقهم في الأرض أولا ضد تفويتها للرأسمال و مافيا العقار، ثم من أجل تشييد و تثبيت و بناء اسباب البقاء فوق أرضهم من حقوق أساسية مثل المدرسة والمستوصف و البنيات التحتية الضرورية و كذلك للمطالبة بتيسير بتمتيعهم بحقهم في الوثائق الإدارية الضرورية. هذه الوثائق التي يتم حرمانهم منها كمنهجية مبيتة من السلطات المخزنية لدفعهم إلى الترحال و مغادرة أراضيهم ليسهل تفويتها،و هذا هو تفسير السكان لامتناع السلطات عن تشييد و بناء المدارس و المستوصفات. هذا بالإضافة إلى حرمانهم من المساعدات الأولية و الضرورية للتخفيف من آثار الفيضانات الأخيرة حيث يتم القذف بهم عند القدوم إلى مصالح العمالة إلى مصالح الفلاحة.

وقد رددوا يوم الأحد 3 نونبر 2024 خلال وقفة احتجاجية نصفها نساء، شعارات من قبيل «عييتونا بالمحاضر و الحالة هي هي...» حاملين لافتة معبرة مكتوب عليها «ساكنة إگظي تناضل ضد الإقصاء و القهر». كل هذا طبعا تحت حصار مضروب من طرف قوى القمع.

المؤتمر الجهوي الثاني للجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض (ا م ش) فاس/مكناس

تنزيلا للبرنامج التنظيمي المصادق عليه خلال المجلس الوطني الأخير للجامعة الوطنية ، انعقد بمقر الاتحاد المغربي للشغل بفاس يوم السبت 02 نونبر 2024 ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا المؤتمر الجهوي الثاني للجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض بجهة فاس مكناس، بحضور 120 مؤتمر(ة) يمثلون كافة أقاليم الجهة تحت شعار: «التنظيم النقابي الوحدوي، الديمقراطي ، المستقل والنضال المستمر سبيلنا لتحصين المكتسبات وتحقيق المطالب.» تحت إشراف أعضاء المكتب الوطني للجامعة بقيادة الكاتب الوطني، وبعد نقاش مسؤول ومثمر في أشغال المؤتمر، خلص لتوصيات وخلاصات مهمة خدمة للتنظيم بالجهة ، وفي الأخير تم انتخاب لجنة إدارية مكونة من 48 مناضل (ة) التي بدورها انتخبت مكتب جهوي مكون من 21 عضو ، اختارت بالإجماع الرفيق يونس شبري كاتب عام جهوي .

التطبيع التربوي وتخريب التعليم العمومي أية علاقة؟

بمناسبة ذكرى وعد بلفور المشؤوم، نظمت لجنة مناهضة التطبيع التربوي التابعة للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ندوة تحت عنوان: التطبيع التربوي وتخريب التعليم العمومي أية علاقة ؟ يوم الجمعة 1 نونبر 2024 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقو الانسان شارك فيها كل من ذ حسناء قطني عن تنسيقية جامعيون ضد التطبيع، عبد الله غميمط الكاتب العام لنقابة ج و ت FNE، علي الداودي عن ن و ت (ك دش)، وقامت بتسييرها الرفيقة نعيمة واهلي نقدم هنا مداخلة ذ عبد الله غميمط:

تقديم

ارتبط المشروع الصهيوني منذ نشأته غير الطبيعية بمحاولة إخضاع المنطقة العربية وشعوبها وفرض خياراته الثقافية والسياسية عليها، وايصال الشعوب الى مرحلة الاستسلام . لكن ممانعة ومقاومة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة والهزائم العسكرية التي تلقاها العدو الصهيوني في فلسطين ولبنان، لجأ العدو الصهيوني إلى البحث عن وسائل أخرى للوصول إلى إخراج القضية الفلسطينية من عقل ووجدان الانسان العربي والامازيغي، وشكل التطبيع أحد مداخل الكيان الصهيوني لرفع العزلة عنه وجعل علاقاته « طبيعية » مع بعض الأنظمة بالمنطقة، بعد فترة طويلة من عدم الاعتراف به .

واعتمد الكيان الصهيوني على التطبيع السياسي السري مع الأنظمة العربية مرورا الى التطبيع العلني في مستوياته السياسية والاقتصادية والأمنية والرياضية وصولا إلى التطبيع التربوي .

ماهية التطبيع التربوي

كل يوم يمضي من أيام التطبيع، تنكشف لنا أوجه خطيرة من أوجهه، ونتحدث اليوم عن وجه خطير، تم التخطيط له وظهرت بعض خطواته وهو التطبيع التربوي الذي يستهدف عقول ووجدان الناشئة المغربية . ونظرا لكون مجالا التربية والتعليم يشكلان أبرز المجالات التي يتم عبرها تبادل الخبرات العلمية والتجارب التعليمية والمناهج التربوية بين بلدين أو أكثر، كان ولايزال هدفا أساسيا للكيان الصهيوني في علاقاته التطبيعية مع الدول العربية والاسلامية، يسعى عبره إلى تدريس ما يسمى «تاريخه وجغرافيته وثقافته» ضمن البرامج التعليمية، مما يجعل الناشئة تتشرب العديد من المعطيات التاريخية المزورة وتتأثر بثقافته الرجعية الاستيطانية والعنصرية .

واعتبارا لكونه لم ينشأ نشأة طبيعية كباقي دول العالم،بل استنبت بقرار الامبريالية وأصبح جزءا عضويا ضمنها لتثبيت سيطرتها على المنطقة وثرواتها وخيراتها، لكنه بعد فشله في فرض نفسه ثقافيا وسياسيا على المنطقة وشعوبها، لجأ إلى التطبيع التربوي من أجل إخضاع عقول الناشئة وجعلها تقبل بوجوده، وإعطاء الشرعية للاحتلال والتقتيل والتهجير والتدمير والنهب وسرقة الأراضي وفرض قيمه الرجعية والعنصرية، واختار التخفي وراء قيم التعايش والتسامح كيافطات لتأطير تواجده بالمؤسسات التعليمية، إدراكا لعمق المجال التربوي وقدرته على التأثير في عقول الناشئة وبناء شخصيتها، فقد لجأ الكيان والمطبعين معه إلى تجاوز التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني واللجوء إلى التطبيع التربوي بهدف صهينة المجتمع وتدمير مقوماته الثقافية والتربوية، وتغييب وعي المجتمع وناشئته بقضية فلسطين وأهمية القدس والأقصى، والتهوين من خطورة المشروع الصهيوني في المنطقة والتطبيع معه بمبررات اقتصادية وسياسية ومصالحية، وعدم اطلاع الأجيال الحالية والمقبلة عن ما حصل في القرن العشرين، وحتى الذي حصل وهو تقسيم المنطقة وإعطاء الصهاينة أرض فلسطين، يبرز في المناهج التربوية على أنه شرعي، وفي الحالة المخالفة يعني التمرد على الشرعية!!؟

مظاهر التطبيع

التطبيع التربوي يستهدف عقول ووجدان الناشئة من خلال المؤسسات التعليمية لتغييب وعيها بقضية فلسطين وتاريخها والتقليل من خطورة المشروع الصهيوني عبر :

-تغيير بعض مضامين المقررات والبرامج الدراسية من أجل إرضاء الصهاينة، وتمرير اديولوجيتهم العنصرية،

-حذف المناهج التي تتعلق بالقضية الفلسطينية (مثلا في لبنان تم تعليق تدريس محور القضية الفلسطينية ضمن مناهج التاريخ في السنة التاسعة اعدادي)

- في الجغرافيا حذف فلسطين ووضع مكانها إسم « إسرائيل »

- بعض الدول العربية تتبنى أن القدس المحتلة هي عاصمة» إسرائيل «،

- التطبيع اللغوي من خلال استخدام مصطلحات ظاهرها ايجابي وباطنها سلبي مثل « حوار الاديان «، « التعايش»، « التنوع «، « التسامح «.

-التطبيع التربوي من خلال تغيير المناهج التعليمية وإعادة صياغتها وفق رؤية جديدة لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني،

-حذف كل ما يدعو إلى الاستمرار في المقاومة ودعمها،

- التطبيع من خلال المصطلحات : اسرائيل، دولة إسرائيل....

- عقد شراكات بين وزارة التربية الوطنية ونظيرتها لظى الكيان الصهيوني (مؤتمرات خاصة بالتعليم والتعايش في العاصمة الرباط أيام 05/ 06/ 07 دجنبر 2021 بمشاركة دول عربية والكيان الصهيوني بهدف إظهار فوائد التطبيع لمواطني ومواطنات المنطقة، المؤتمر نظم بشراكة بين المجلس الأطلسي وهو مؤسسة غير حكومية مقرها الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسة إ.م. تالبنز الأمريكية..)

-تنفيذ برامج مشتركة في مجال التعليم وتبادل الزيارات وتوأمة المؤسسات التعليمية،

- تشكيل نوادي التسامح والتعايش في المؤسسات التعليمية التي أنشأت في عهد وزير التعليم السابق بشراكة مع جمعية بيت الذاكرة والتي تهدف إلى ربط المنظومة التربوية بالكيان الصهيوني .

-ربط التعليم الجامعي بنظيره الصهيوني بهدف صهينة المدرسة العمومية وغسل دماغ تلامذتها، في أفق جعل كافة المغاربة رهائن لدى الكيان الصهيوني،

-بتاريخ فبراير 2021 اتفق وزير التعليم المغربي ونظيره الصهيوني عل إطلاق برامج لتبادل الوفود الطلابية بين الدولتين، وإجراء مسابقات تعليمية باللغة العربية والعبرية،

- وقع وزير التعليم المغربي ونظيره الصهيوني في 05 دجنبر 2022، اتفاقية التعاون بين الجامعات المغربية ومراكز الأبحاث العلمية لدى الكيان الصهيوني،

- الدعاية لمفهوم الشرق الأوسط الجديد وسلام الأوهام

إطلالة على موقع العرب في مناهج التعليم بالكيان الصهيوني

- اعتبار فلسطين والهضبة السورية أرضا صهيونية والأقطار المحيطة بها دولا أجنبية، لا علاقة لها بفلسطين قوميا، تاريخيا ودينيا،

- اعتبار الوجود العربي الفلسطيني احتلالا،

-إبراز قدوة الجندي الصهيوني وتفوقه على المقاوم الفلسطيني،

-وصف الفلسطينيين بأنهم إرهابيين ومخربين ومتخلفين،

-غرس ثقافة الكراهية والعدوان وشيطنة الفلسطيني لتحقيق هدف يتمثل في واجب الفتك به والعدوان عليه كضرورة أمن وحياة، حتى ينعم الكيان الصهيوني بالطمأنينة .

مبررات المطبعين

يتمترس مسؤولو وزارة التربية الوطنية وراء بعض التبريرات الواهية لشرعنة احتضانهم للتطبيع التربوي أبرزها :

-مواكبة الحداثة والعولمة على مستوى المناهج التعليمية، تجاوزا لمضامينه القديمة والبالية والعتيقة والتي لا تواكب التطورات العلمية، وتعج بالأفكار المعادية للآخر، وتشجع على الكراهية والتطرف والارهاب .

- مراجعة مضامين المقررات لتحديث وعصرنة المنظومة التربوية .

- إعادة ترتيب المادة المعرفية الخاصة بشكل يأخذ بعين الاعتبار العمر، النمو العقلي والنفسي، السياق الاجتماعي وضرورة التمسك بقيم التسامح والتعايش.

مخاطر التطبيع التربوي

ينطوي التطبيع التربوي على مجموعة من المخاطر على السياسة التعليمية بالمغرب والأمن التربوي، يمكن تحديدها في النقط التالية :

- تمرير كل الأفكار الرجعية والمغلوطة التي تشجع الاحتلال والحروب، ولا تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والثقافي، ولا تؤمن بثقافة حقوق الانسان .

- تكريس قيم الخنوع والخضوع والانتهازية وسط الشبيبة التعليمية الناشئة.

-تشجيع قيم الانتهازية ورفع منسوبها وسط الناشئة ليجعلها تفكر فقط في مصالحها الضيقة، ولو تم التطبيع مع دولة الاحتلال الصهيوني.

-التحكم في المقررات الدراسية، وتمرير ما يمكن تمريره من تزوير للتاريخ الحقيقي للمنطقة عبر اعتبار دولة الاحتلال دولة عادية وطبيعية مثل باقي الدول والأوطان، وبالتالي ستصبح المقررات الدراسية مبنية على الكذب والتزوير .

فالتطبيع التربوي يهدد المدرسة العمومية ودورها التربوي والاجتماعي والعلمي، والمجتمع المغربي وتماسكه وخاصة الأجيال الصاعدة، حيث يمحو خصوصياته وتاريخه وهوياته، ويستبدلها بتاريخ مزور وهوية مزورة .

وهو ما يستدعي استنهاض كافة الجهود والامكانات الشبابية والشعبية لمناهضته على كافة الأصعدة، وخاصة عن طريق :

- الحركة الطلابية
- الحركة النقابية المانعة
- الحركة الحقوقية المانعة
- الشبيبات السياسية المناهضة للتطبيع
- الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

سبل مناهضة التطبيع التربوي

يجب محاصرة هذا الورم الخبيث داخل الفضاءات المدرسية، بتنظيم أنشطة ثقافية وتربوية موازية تعرف بالقضية الفلسطينية وسيرورتها التاريخية والصراع مع الكيان الصهيوني، والتضحيات المقدمة من طرف الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وكافة شعوب المنطقة، من خلال تشكيل نوادي حقوق الانسان وتفعيل أدوار الأستاذات والأساتذة في الفصول الدراسية، الشبيبات الحزبية، النقابات التعليمية، الجمعيات التربوية والحقوقية، الحركة الطلابية .

فالحركة الطلابية في أمريكا وأوروبا قامت ولازالت بمبادرات نضالية جريئة ضد المشروع الصهيوني، في المقابل الحركة الطلابية المغربية كان أدائها ضعيفا على هذا المستوى، في الوقت الذي كانت هي سباقة سابقا الى تقديم دروس في التضحية عبر الشهيدة زبيدة خليفة سنة 1988 والشهيد عبدالرزاق الكاديري سنة 2008.

-يجب إبراز الطابع الاستعماري والعنصري للكيان الصهيوني في تعامله مع تلاميذ وأطفال فلسطين ولبنان، ....

- التعريف ببرامج اسرائيل التعليمية لكشف حجم العداء للعرب والمسلمين على مستوى المضامين المدرسة،

- مراسلات احتجاجية لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة من طرف النقابات التعليمية على كل مظاهر الصهينة التي تطال المقررات والمذكرات الوزارية والحياة المدرسية والانشطة المرتبطة بها .

خلاصة

تباينت وتنوعت أساليب تصفية القضية الفلسطينية وتعميم التطبيع، وإخضاع شعوب المنطقة وجعلها قابلة للاستعمار ، ويبقى أخطرها هو التطبيع التربوي، وعليه فنحن أمام تحد غير طبيعي، ولم يسبق له أن مر علينا، وهو إنتاج أجيال ممسوخة الهوية، لا تعرف عدوها، بل تخدم مصالحه ضد مجتمعاتنا.

إن تركت عملية التنشئة الاجتماعية على مستوى المدرسة العمومية بالشكل الذي يخطط ويبرمج له الكيان الصهيوني، فسنكون أمام عائق حقيقي ضد أي مشروع تغييري مستقبلا . فلا يجب أن يقف المجتمع المغربي عاجزا صامتا أمام سرقة عقول ونفوس أبنائه وبناته ليكونوا أدوات في يد مشروع إجرامي وإرهابي . فالكل معني برفضه ومقاومته وطرده من برامجنا التعليمية، ومن أرضنا ، وأول المعنيين هي المدرسة والمؤسسات التربوية عامة والاعلام .

عودة أخرى إلى معركة طالبات وطلبة كليات الطب والصيدلة بالمغرب

أي أفق للأزمة في ظل التعديل الحكومي الجديد؟

عبد السلام العسال

كما هو معلوم يخوض الآلاف من طالبات وطلبة بكليات الطب والصيدلة بالمغرب إضرابا لا محدودا عن الدراسة وعن التداريب الاستشفائية منذ 16 دجنبر 2023، وذلك على خلفية عدم استجابة كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، السابقتين على التعديل الحكومي الأخير، واللتين كانت وصيتين على القطاع، لمطالبهن/م العادلة والملحة، المتضمنة في ملف مطلبي متكامل (تتوفر الجريدة على نسخة منه)، يتوزع على عشرة محاور أساسية، تم التصديق عليه بإجماع الطالبات والطلبة عبر جموع عامة تم تنظيمها في جميع كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة على الصعيد الوطني، تحت إشراف «اللجنة الوطنية لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان»، وفي مقدمة هذه المطالب على سبيل الذكر لا الحصر، الرفض القاطع لتخفيض مدة التكوين من سبع إلى ست سنوات في ظل غياب نصوص تنظيمية وقانونية واضحة تضمن جودة التدريس والتكوين النظري والتطبيقي، ورفض المرسوم القاضي بتخفيض عدد سنوات التكوين الذي تم إصداره بشكل فوقي أحادي دون إشراك الطلبة، ورفض المساس بالقيمة المعنوية العلمية والمعرفية لدبلوم الدكتورة في الطب، وتوفير بنيات تحتية جيدة من مؤسسات جامعية في المجال ومختبرات وتجهيزات طبية وأطر التدريس...تكون، من جهة، كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطالبات والطلبة الجدد، ومن جهة أخرى، كفيلة بضمان الوصول إلى جودة التكوين على المستويين النظري والتطبيقي، وفتح المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من أكادير، العيون، كلميم، بني ملال، والراشيدية، وتجهيز المراكز الاستشفائية التي تستقبل الطلبة بمواد ومعدات كافية، وقاعات الدروس، ومراحيض، وسكرتاريا، وتأطير بيداغوجي متكامل، والزيادة في قيمة المنح في ظل الارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية، وتفعيل التغطية الصحية الإجبارية بصفة مستمرة وتلقائية طيلة مدة التكوين، واستفادة الطلبة من مجانية العلاج في المراكز الاستشفائية التي يشتغلون فيها، استفادة الطلبة من جميع الأحكام المتعلقة بالحماية الموسعة من حوادث الشغل والأمراض المهنية ومن التأمين الشامل المجاني، وغير ذلك من المطالب العادلة (الملف المطلبي) التي تروم، بصفة أساسية، تحسين ظروف التكوين الجامعي العمومي في مجال الطب والصحة العمومية، وكذا جودة التداريب الاستشفائية بتوفير مستشفيات جامعية عمومية مجهزة، بها ما يكفي من أساتذة وأستاذات مؤطرين/ات، من أجل ضمان تكوين جامعي عمومي حقيقي لطبيبات وأطباء الغد في كل التخصصات، ولهذا فمعركتهن/م المستمرة من أجل جودة قطاع الطب بالجامعات المغربية العمومية، تندرج في إطار النضال العام من أجل الدفاع عن التعليم الجامعي العمومي ككل، وعن المرفق العمومي بصفة عامة، وفي قلبه المرفق العمومي الصحي والخدمات الصحية العمومية التي أكدت جائحة كورونا، بصفة خاصة، أنها مختلة ومهترئة ولا ترقى للاستجابة حتى للحد الأدنى المطلوب منها.

ومن المعلوم أيضا أن جريدة النهج الديمقراطي واكبت، وما تزال تواكب، معركة هؤلاء الطالبات والطلبة نظرا لعدالة قضيتهن/م ومشروعية وملحاحية مطالبهن/م، فنشرت مقالات حول هذه المعركة وغطت العديد من محطاتهن/م النضالية كما نشرت بيانات التضامن معهن/م صادرة عن العديد من الهيئات المتضامنة معهن/م.

في بعض مستجدات المعركة:

لم تجد «اللجنة الوطنية لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان»، في مسعاها السلمي والديمقراطي لحل المشاكل المطروحة، إلا الآذان الصماء والأفواه الخرساء للمسؤولين في التعاطي مع مطلبها الملح بضرورة فتح حوار جدي معها بما يفضي إلى طي الملف عبر إيجاد الحلول الناجعة لكل المشاكل المطروحة، وأكثر من هذا ووجه هذا المسعى بتصعيد خطير يقوده وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار السابق، الذي، عوض أن يجلس إلى طاولة المفاوضات والحوار البناء حول الملف المطلبي المطروح لدى المصالح المختصة لوزارته، لجأ إلى الهروب إلى الأمام بشكل مستفز ليس للطلبة المعنيين وأسرهم فقط، بل وأيضا للرأي العام الوطني ككل، حيث تقدم بتصريح لا مسؤول أثناء جلسة الأسئلة الشفوية الأسبوعية بمجلس النواب، مساء يوم الاثنين 13 ماي المنصرم، أعلن فيه عن عزم وزارته إجراء الامتحانات في وقتها، رغم أنه يعرف أن الطلبة سيقاطعونها بشكل شامل، وهو ما تم بالفعل، ورغم علمه بالتوقف الشامل للدراسة وللتداريب الاستشفائية بكل كليات الطب والصيدلة منذ شهر دجنبر 2023، وذلك في تهديد صريح علني للطلبة والطالبات المضربين/ات، غير آبه بما قد ينتج عن هذا التصريح اللامسؤول من تداعيات خطيرة، ليس فقط على مستقبل هؤلاء الطالبات والطلبة، أو على مستوى جميع كليات الطب والصيدلة بالمغرب، وإنما على مستوى منظومة التعليم العالي وسمعة الجامعات المغربية ككل التي هي متدنية أصلا، وعلى قطاع الصحة بصفة عامة، سواء داخل الجامعات المغربية أو على مستوى المنظومة الصحية التي تعاني، أصلا، من اختلالات بنوية متفاقمة ببلادنا، خاصة وأن هذا التصريح جاء كتتويج لشروع بعض عمادات كليات الطب والصيدلة في توقيف عشرات الطلبة والطالبات الناشطين/ات باللجنة الوطنية لطلبة الطب والصيدلة، عن الدراسة لمدد تتراوح بين 15 يوما وسنيتين، والإعلان عن إقصاء بعض الطلبة من التسجيل ومن الدراسة ببعض الكليات بصفة نهائية، والشروع، بموازاة ذلك، في توجيه استدعاءات من طرف الضابطة القضائية لبعض الطلبة، وتحرير محاضر رسمية في حقهم قصد تقديمهم لمحاكمات دون وجه حق، لينضاف كل ذلك إلى القرارات السابقة المتمثلة في إغلاق كليات الطب والصيدلة في وجه الطلبة وحل مكاتبهم وحظر أنشطتهم، في خطوة مستفزة سلطوية تذكرنا بحظر الدولة المغربية للنقابة الطلابية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1973.

أوضاع الطالبات والطلبة تتأزم أكثر والنظام المخزني هو المسؤول:

في سياق هذا التصعيد الخطير للنظام المخزني، ممثلا، على الخصوص، في شخص وزير التعليم العالي السابق، قرر الطلبة تنظيم اعتصامات بكلياتهم، من أجل لفت الانتباه لوضعيتهم التي ما فتئت تتأزم يوما بعد يوم، وذلك في محاولة نضالية أخرى، سلمية وحضارية، لفرض مطلب الحوار كأسلوب ديمقراطي لبحث إمكانيات إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة المتفاقمة، فكان أول اعتصام للطلبة هو الذي تم تنظيمه ليلا يوم الأربعاء 24 شتنبر 2024 ببهو كلية الطب بالرباط، واجهته أجهزة القمع المخزنية بمختلف أشكال الاعتداءات الهمجية من ضرب وسحل ودفع وجر وغيرها وتم تفريقه بالقوة، وهو نفس المآل الذي عرفته اعتصامات الطلبة في كليات أخرى، ولم يقف التصعيد المخزني عند هذا الحد بل وصل إلى درجة اعتقال العديد من الطالبات والطلبة، بلغ عددهم 27 طالبا وطالبة، ضمنهم أطباء داخليون ممن نظموا وقفة تضامنية مع زملائهم الذين ووجهوا بالقمع خلال الاعتصامات المذكورة، وفبركت لهم تُهَم مجانية من أجل محاكمتهم بشكل صوري في محاولة لإرهاب باقي الطلبة وثنيهم عن مواصلة معركتهم المشروعة.

ومن مظاهر تأزيم أوضاع الطالبات والطلبة، تفاقم الأزمات النفسية في صفوفهن/م، إذ أصبح العديد منهن/م في وضعية يأس وإحباط وانفعال حاد وأرق بعدما سدت كل الأبواب في وجوههم، مما جعل أحد الطلبة يقدم على الانتحار احتجاجا على الظلم الذي لحق الطلبة من طرف نظام فاسد ومستبد، لا تهمه المصلحة الفضلى لهؤلاء الطلبة الذين سيصبحون أطباء الغد، بل ولا تهمه مصلحة البلد ككل.

ما العمل في ظل هذا الوضع المأزوم؟

إن واجب التضامن المبدئي والعملي مع هؤلاء الطالبات والطلبة يدعونا، أن نتحرك بشكل فوري وناجع، وأن لا نتركهم فريسة لما يحيكه النظام المخزني ضدهم، ضمن ما يحيكه للجامعة العمومية المغربية ككل من مخططات تصفوية تهدف إلى القضاء عليها في مقابل فسح المجل للجامعات الخصوصية لتحل محلها، وهو ما سيؤدي حتما إلى العصف بالحق في التعليم الجامعي العمومي الذي يستفيد منه أبناء وبنات الجماهير الشعبية الكادحة على الخصوص، ففي ظل هذا الوضع نحن مطالبون/ات أفرادا وهيئات، بضرورة تكثيف سبل دعمن/م وإسنادهن/م، عبر المساهمة الملموسة في التصدي لهذا التصعيد الخطير غير المبرر من طرف دولة البرجوازية ضد حقهن/م المشروع في الاحتجاج بشكل سلمي وحضاري، وهو التصعيد الذي يُنذر بارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة في حقهن/م،

إن هذا التضامن يتطلب، من ضمن ما يتطلبه، من القوى الديمقراطية الغيورة على حقوق ومكتسبات شعبنا، ما يلي:

1) تشكيل آلية وطنية من جميع القوى الديمقراطية والحية للتصدي للهجوم المخزني على طبيبات وأطباء المستقبل، يكون من بين مهامها دعم جميع أشكالهن/م النضالية والتعريف بها على مستوى واسع، وفضح جميع الانتهاكات التي تستهدفهن/م مهما كان مصدرها المباشر أو المستتر؛

2) الضغط على الحكومة المغربية، بشكل جماعي وبكافة الوسائل الممكنة، وخاصة نحن أمام وزيرين جديدين مسؤولين على القطاع، لفرض ضرورة التدخل بشكل مسؤول لوقف التصعيد ضد الطلبة والطالبات وإلغاء كافة القرارات الانتقامية المتخذة في حقهم/ن، ووضع حد لكل أشكال التضييق الممنهجة المتخذة ضدهن/م لمنعهن/م تعسفيا من ممارسة حقهن/م في حرية التعبير والاحتجاج السلمي، مع التأكيد على ضرورة فتح حوار جدي ومسؤول مع ممثليهن/م الشرعيين، يفضي لتلبية مطالبهن/م العادلة والمشروعة، وتحميل الحومة مسؤولية استمرار هذا التصعيد الذي سيؤدي حتما إلى عواقب وخيمة ستضر حتما بسمعة الجامعة المغربية عامة، المتضررة أصلا، وبقطاع الطب والصحة داخلها على الخصوص؛

3) ضرورة تحمل الفصائل التقدمية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب مسؤوليتها التاريخية في الدفاع عن الجامعة المغربية العمومية، وفي التضامن العملي مع طلبة وطالبات كليات الطب والصيدلة لفرض مطالبهن/م العادلة؛

4) مناشدة الصحافة الوطنية المستقلة والغيورة، بمختلف أشكالها، لمواكبة هذا الملف وتطوراته وتغطيته إعلاميا، مساهمة منها في التعريف به على مستوى واسع.

ملكية الأرض بين حقوق الملاكين الأصليين واكتساح الرأسمال المحلي والاجنبي

من يملك الأرض في المغرب؟ وكيف مرت الدولة المخزنية من قانون «المغربة» إلى تمرير قوانين وتوقيع اتفاقيات للسطو على أجود الأراضي والعقارات باعتبارها إحدى وسائل الإنتاج المهمة ومصدر للثروة يكتسحها ف الرأسمال المحلي والاجنبي؟ ملف هذا العدد يحاول مقاربة هذه القضية لفهم مسلسل التفويتات والسطو التي طالت عدة أراضي وعقارات من طرف النافذين والرأسمال المحلي والاجنبي.

أراضي الجماعات: من القبيلة إلى وصاية الدولة... ثم التمليك

م. موساوي

مقدمة:

خلال العشرية الأخيرة، عادت الدولة بشكل رسمي وحثيث إلى اتخاذ إجراءات تستهدف توسيع القاعدة العقارية للإنتاج الفلاحي الرأسمالي بالمغرب.

كانت البداية سنة 2004 مع إدراج أراضي الملك الخاص للدولة ضمن برامج شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الغرض منها عرض أراض للاستغلال من طرف مستثمرين خواص في إطار مشاريع مصادق عليها من لدن الدولة ومستندة قانونيا إلى عقود شراكة قد تمتد إلى أربعين سنة، وقد تم اعتماد هذا الإجراء بشكل قوي كإحدى الوسائل الموضوعة لخدمة «مخطط المغرب الأخضر» الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009 كتعبير عملي عن الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الدولة في مجال التنمية الفلاحية.

أما الخطوة الثانية، فكانت بمناسبة الإعلان مؤخرا عن انطلاق الحوار الوطني حول الجماعات السلالية والأراضي الجماعية تحت شعار: الأراضي الجماعية – من أجل تنمية بشرية مستدامة. سوف يهم هذا الحوار كل مكونات الأراضي الجماعية:ا لمخصصة للزراعة أو الرعي والمتواجدة داخل أو بمحاذاة المدارات الحضرية. لا بد من الإشارة هنا إلى شساعة هذه الأراضي التي تبلغ 15مليون هكتار، تكون الأراضي الرعوية منها نسبة تفوق 85 في المائة تستغل بصفة جماعية من طرف ذوي الحقوق، فيما توظف أهم الأراضي المتبقية في النشاط الفلاحي. ونظرا لهذا الرصيد الهام فإن جل المعنيين الرسميين وكذا المتحدثين باسم الرأسمال الكبير يرون فيه احتياطا هاما وجب تحريره من التعقيدات القانونية المتقادمة ليصير مجالا نافعا للاستثمارات على المدى البعيد.

أهمية أراضي الجموع

حسب آخر المعطيات (أنظر بوابة وزارة الداخلية)، تقدر الأراضي السلالية بالمغرب بـ 15 مليون هكتار موزعة على 55 عمالة وإقليم، تستفيد منها ساكنة تقدر بـ 10 ملايين نسمة موزعة على 4563 جماعة سلالية، يمثلها 7747 نائبا ونائبة. وتحتل المساحات المستغلة في الرعي القسط الأوفر بـ 85 بالمائة، وتغطي 12 مليون هكتار؛ أما الأراضي المخصصة للفلاحة فمساحتها 2 مليون هكتار، أي نسبة 13 في المائة.

تقع أغلبية أراضي الجماعات السلالية المخصصة للرعي في المناطق الجبلية والهضاب الشرقية والأطلسية ، وقد تم تحويل مساحات معتبرة منها الى محميات بعضها بيئة و البعض الآخر مخصص للوحيش على اختلاف أنواعه بما فيه "الخنزير البري".

الاطار القانوني

عندما حل الاستعمار الفرنسي بالمغرب حاملا معه عدته العسكرية وترسانته القانونية لإرساء دولة عصرية تحكم قبضتها على كامل المجتمع ، لفتح المجال لتغلغل المظومة الرأسمالية. كانت هناك سلطة مركزية (المخزن) عمرت لقرون . في الدولة المخزنية كانت القبيلة و مجال نفودها يشكلان مكونا دائم الحضور يتمتع باستقلال ذاتي في الممارسة السياسية. بالطبع كان الحكم المركزي، عند الحاجة و كلما تسنى له ذلك، يقوم أحيانا بمحاربة القبيلة و تهجير الكل أو البعض منها بل وحتى التنكيل بها . غير أنه، عندما تستحيل هزيمتها و نزع سلاحها، غالبا ما يفضل التفاهم معها و التعامل معها كفاعل أساسي في الحياة السياسية.

إن هذه العلاقة سوف تتغير جذريا مع قيام الحماية الفرنسية بالمغرب؛ إذ تم اتخاذ الإجراءات الأولية الماسة بكيان القبيلة الذاتي وسلطة تحكمها في مجال نفوذها. إن استمرار القبيلة كمؤسسة حية يفترض احتفاظها باستقلاليتها الذاتية؛ لكن هذا الشرط يتنافى مع إلزامية الضبط الأمني والسياسي والمجتمعي الضامن لاستعمار الأراضي.

لقد قررت الحماية الفرنسية أن تضم الى «القانون» «القواعد» الناظمة للحياة في البوادي، ناقلة بذلك مكان انتاج القواعد القبلية من «الأطراف العرفية» إلى «المركز المكتوب». ونتيجة لهذه القطيعة تم تجريد الجماعات من الآلية الأساس لضمان استقلاليتها، ألا وهي قدرتها على الاستحداث الذاتي للقواعد المنظمة لحياتها في كل أبعادها وفق تغير الظروف المحلية وعلاقات الجوار، بل وحتى أحوال البلاد.

يعد القانون في شكل ظهير شريف مؤرخ في 26 رجب 1337 (27 أبريل 1919) النص المرجعي بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، و هو الجاري به العمل، كما تم تعديله و تتميمه، الى حدود منتصف 2019 حيث تم تفعيل ثلاثة قوانين جديدة بهذا الصدد.

من أهم ما جاء به هذا الظهير والناقض لأسس التسيير الذاتي السابق ما يلي:

نزع حق التصرف بحقوق الملكية و جعله تحت ولاية الدولة، إذ «لا يمكن للقبائل و فصائل القبائل و غيرهم العشائر الأصلية من أن يتصرفوا بحقوق الملكية على الأراضي المعدة للحرث أو لرعي المواشي المشتركة بينهم حسب العوائد المألوفة في الاستغلال و التصرف إلا تحت ولاية الدولة وحسب الشروط المقررة؛

نزع صفة الرشدية القانونية عن الجماعة بتحويلها إلى كائن مدني قاصر في حماية وزارة الداخلية حيث يقوم وزير الداخلية بدور الوصي و مباشرة مهامه بمساعدة مجلس الوصاية الذي يرأسه الوزير نفسه و يضم في عضويته وزير الفلاحة و المياه و الغابات، مديري الشؤون السياسية و الإدارية (عن وزارة الداخلية) وعضوين آخرين يعينهما الرئيس؛

نزع الشرعية عن مجلس الجماعة القبلي واستبداله بجمعية المندوبين التي تتكون من نواب الجماعة يتم اختيارهم وفق شروط معينة وتزكيتهم من طرف الجهة الوصية على الجماعات.

تمكين الوصاية (في شخص وزير الداخلية) من صلاحية العمل عند الحاجة و حدها باسم الجماعة .

و خلاصة القول إن قانون 1919 مكن من حماية رصيد أراضي الجماعات من النهب الوحشي، لكن الثمن كان باهضا جدا: لقد تم وضع احد لوجود «القبائل» بصفتها كيانات مستقلة ذاتيا و صاحبة حق التصرف الراشد والكامل في مجال نفوذها. و نتيجة لهذا ، غابت تسمية القبيلة–المجال إلى غير رجعة و حلت مكانها تسمية «الجماعات السلالية»

في الواقع نحن أمام ملكية خاصة جماعية منقوصة تتلخص في تقنين الانتفاع الحصري لفائدة جماعة سلالية محددة ، مستثنية بذلك ما كان سواها ينتفع به لعشرات السنين على نفس الأراضي. لقد حلت الحدود محل الانسياب والترحال دون الشعور بحواجز معينة إلا ما كان يضبط الولوج الى الموارد المائية.

وكان لهذا التحول وقع عميق على علاقات القبائل فيما بينها كما داخل كل قبيلة بين الفصائل والعشائر المكونة لها، حيث عمت النزاعات في أكثر من مكان و منها حالات تطورت إلى حراكات اجتماعية تطرح إشكالات معقدة يصعب حلها، خصوصا و أنها تهم مساحات كبيرة في مختلف جهات البلاد.

تطور تمليك الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات لفائدة ذوي الحقوق

يخول الإطار القانوني المتعلق بالجماعات السلالية وتدبير أملاكها لأعضاء هذه الجماعات حق الانتفاع بأراضي جماعتهم بصفة مشتركة عن طريق الرعي، أو الانتفاع بصفة فردية بقطع أرضية محددة لأغراض فلاحية.

تمليك الأراضي الواقعة في دوائر الري

نص الظهير الشريف رقم 1.69.30 بتاريخ 25 يوليوز 1969 على مسطرة تؤدي إلى تحويل الملكية الجماعية للأراضي إلى ملكية مشاعة، في مرحلة أولى، بين أعضاء الجماعة السلالية حيث أضفى عليهم صفة ذوي الحقوق، ثم في مرحلة ثانية بتحويل الملكية المشاعة إلى ملكية فردية، من خلال إنجاز تجزئة فلاحية وخلق قطع أرضية مفرزة.

وتشمل عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري مساحة قدرها 346.000 هكتار تقع في الدوائر السقوية الكبرى وتهم 522 جماعة سلالية، منها 67.000 هكتار تقع بمنطقتي الغرب والحوز يتم عملية تدبير تمليكها لفائدة ذوي الحقوق بشراكة مع برنامج تحدي الالفية. ومن جهة أخرى ، تم إدراج الظهير الشريف رقم 1.69.30 بتاريخ 25 يوليوز 1969 ضمن الورش المتعلق بإصلاح الإطار القانوني المنظم للجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

حيث صدر في شهر غشت 2019 القانون رقم 64.17 الذي أدخل تغييرات هامة من أجل تبسيط المسطرة ورفع بعض العوائق، وخاصة من خلال نقل اختصاص البت في الطعون المقدمة ضد لوائح ذوي الحقوق المعدة من طرف نواب الجماعات السلالية من مجلس الوصاية المركزي إلى مجالس الوصاية الإقليمية.

تمليك الأراضي الواقعة في المناطق البورية

من بين التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية الذي تم تنظيمه خلال شهري أبريل وماي 2014 ، تمليك الأراضي الجماعية الفلاحية الواقعة خارج الدوائر السقوية إلى مستغليها من أعضاء الجماعات السلالية، مع مراجعة القوانين الجاري

بها العمل من أجل فتح إمكانية تمليك الأراضي البورية لذوي الحقوق. وتقدر المساحة الإجمالية للأراضي التي يمكن تمليكها بنحو مليوني (2) هكتار، أما الآثار التي ستترتب عن عملية التمليك فستكون في غاية الأهمية، على اعتبار أنها ستغير وضعية أعضاء الجماعات السلالية المعنيين، إذ أنها ستمكنهم من الاستقرار في القطع الأرضية التي يستغلونها وستشجعهم على الاستثمار فيها..

وبتاريخ 12 أكتوبر 2018 تم الحسم في هذه المسألة بصفة نهائية حيث تقرر رسميا (خطاب الملك ه أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة)، « إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع،

والحد من التجزئة المفرطة للاستغلاليات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة»

و بعد ذلك باشرت مصالح وزارة الداخلية الإجـراءات الـلازمـة لتنفيذ هـذه التعليمات، حيث تم إطلاق الورش المتعلق بإصلاح الإطار القانوني المنظم للجماعات السلالية وتدبير أملاكها، الشيء الذي نتج عنه صدور ثلاثة قوانين: القانون رقم 62.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 بتاريخ 9 غشت 2019 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، والذي

يمكن من تقسيم الأراضي الفلاحية التابعة للجماعات، والواقعة خارج دوائر الري وغير المشمولة بوثائق التعمير، وإسنادها على وجه الملكية المفرزة أو المشاعة، لفائدة عضو أو عدة أعضاء بالجماعة السلالية المعنية، ذكورا وإناثا...».تمليك الأراضي الجماعية البورية من خلال مقتضيات المادة 17 منه.

ومن أجل تطبيق أحكام القانون رقم 62.17 المشار إليه صدرتم القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات(رقم 850.20 بتاريخ 28 فبراير2020) المتعلق بتحديد المساحة الدنيا للقطع الأرضية التي يمكن تمليكها(والذي حدد هذه المساحة في 10 هكتارات لكل قطعة).

بالإضافة إلى إصلاح الإطار القانوني، باشرت مديرية الشؤون القروية بتنسيق وتعاون مع عمالات وأقاليم المملكة ضبط العقارات المعنية من خلال إحصاء العقارات القابلة للتمليك وإعداد التصاميم المتعلقة بها، وضبط العنصر البشري من خلال اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع وتيرة إعداد لوائح أعضاء الجماعات السلالية من طرف جماعات النواب، والمصادقة عليها من طرف مجالس الوصاية الإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن ورش التمليك يندرج، إلى جانب ورش تعبئة العقارات الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية من أجل الاستثمار، في الاتفاقية الخاصة المبرمة سنة 2019 بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم، والتي تهم الفترة من 2020 إلى 2025، من أجل الإسراع في تنفيذ الورشين المذكورين وتتبع الإنجاز وتقييم الأداء.

خلاصة هامة

تتعرض أراضي القبائل والسكان الأصليين بمناطق الجنوب لهجوم كبير من طرف الدولة المخزنية التي تعمل على نزع الأراضي الجماعية وتحفيظها وضمها الى ملكية الدولة، وتجريد السكان الأصليين من حقوقهم التاريخية، في ملكية هذه الاراضي والاستفادة من ثرواتها. هذا الأمر دفع الساكنة بمختلف مناطق الجنوب الى تنظيم احتجاجات وخوض نضالات متنوعة سواء على المستوى المحلي أو الجهوي، و قد كان لتنسيقية «أكال» دور مهم في تنظيم السكان وإبداع أشكال الاحتجاج والمواجهة السلمية لسياسات المخزن الهادفة إلى الاستحواذ على أراضي القبائل في أفق تفويتها للشركات الاستعمارية والصهيونية.

و سوف تستمر هذه الاحتجاجات، لا شك. غير أن ما يجب استيعابه أن كل ما تقوم به السلطات يندرج في تطبيق القوانين الجديدة المنظمة لأراضي الجماعات والمجال الغابوي على السواء، و التي لم تواجه بما يكفي من الجدية وقت تحضير مشاريعها.

يشترط التمليك اجراء مسطرة التحفيظ، و يبدو أن الدولة تكفلت بذلك لتسريع إنجاز الإجـراءات القـانونية. كما أنه لا يستبعد، اختراق جماعات ذوي الحقوق بإذكاء نعرات بين ذوي الحقوق و استمالة الأعيان لتمرير أنصاف حلول ليست في مصلحة الجميع.

والأهـم هنا هـو التشبث بحق استعادة الرشدية القانونية للجماعات مع ما يستتبع ذلك من سيادة القرار في ملكية الأرض و حقوق الانتفاع و مناهضة التهجير.

يشترط التمليك اجراء مسطرة التحفيظ، و يبدو أن الدولة تكفلت بذلك لتسريع إنجاز الإجـراءات القـانونية. كما أنه لا يستبعد، اختراق جماعات ذوي الحقوق بإذكاء نعرات بين ذوي الحقوق و استمالة الأعيان لتمرير أنصاف حلول ليست في مصلحة الجميع.

الحق في الأرض بين استراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان

(الجزء الأول)

بالميلودي الكبير

في محاولة للخوض في هذا الموضوع الشائك، يتناول هذا المقال الحق في الأرض وكيف يتدحرج، عبر التاريخ، نحو الباطل المكسو بغطاء خطاب مظلل يسعى لتبرير الظلم الذي لا ظلم يعلو على مستواه: نزع الأراضي واستئصال السكان الأصليين من بيئتهم وتدمير نمط عيشهم، المبني على العدل والمساواة، لصالح نمط إنتاج أسيوي تغيرت ركائزه ومعالمه، وهو في طريقه إلى بلاد الأمازيغ، من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى ملكية الخليفة والوالي والقائد الذي بناه الأمويون والعباسيون في شبه الجزيرة العربية.

برجوعنا إلى بعض الوقائع التاريخية، التي لا يمكن الاختلاف حولها من حيث حقيقة حدوثها، فإننا سنخلص إلى أن نزع الأراضي واستئصال السكان الأصليين من مواطنهم وتدمير بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية ونظمهم السياسية وتهميش عاداتهم ولغتهم وطمس هويتهم ... ترجع إلى خطط واستراتيجيات قديمة قدم قدوم النظام المخزني إلى بلادنا.

ورغم كافة النداءات والإشارات والبيانات والتصريحات والإعلانات والاتفاقيات والعهود الدولية ذات الصلة بموضوع الأرض، فإن النظام المخزني ماض في تنفيذ سياسته القائمة على نهج التفقير ونشر الفساد والظلم والطغيان، وهو ما يشكل القيم والمبادئ الأساسية لبنائه.

لفهم طبيعة ما سبق سأحاول، في هذا الجزء الأول، الكشف عن الصراع الذي خاضه النظام المخزني، القادم من الشرق تحت يافطة الدين وعقلية ولاية الفقيه والشريف، وكأنه يطأ أرضا مليئة بالنجاسة، مع الأمازيغ الذين انهزموا بطرق تحتمل النصب والاحتيال وإحكام السيطرة على بلادهم بالاستعانة بالقوات الاستعمارية الأجنبية.

أولا، لابد من المرور عبر مفهوم القائدية:

لم يستطع نظام الدولة «الشريفة» تحقيق مبتغاه المتمثل في امتلاك الإنسان والأرض، عبر بوابة تعيين القياد والباشوات ممثلين للسلطان على القبائل، تماما على شاكلة ولاة بني أمية، في كل شمال أفريقيا، الذين اشتهروا بالنهب والسبي تحت راية نشر ونصرة الإسلام. وبنفس النظام ونفس الممارسات صار عليها ممثلو الدولة «الشريفة» من أمثال الباشا حسن على قبائل زيان والباشا الكلاوي على مراكش.

فالأول، وهو ابن موحى أوحمو أزايي، كان يعيث في أرض زيان فسادا ويمارس التعذيبوالقتل والإعدام خارج أي منظومة قانونية بعد أن تم إخضاعه، هو وعشيرته، للقوات الاستعمارية الفرنسية بقيادة الجنرالجوزيف فرانسوا بويميرو، واستخدموه في مهامهم القذرة. وتحكي المصادر الشفاهية، عبر الأجيال، أنه سيطر، بكل أنواع القهر، على جزء من الأراضي الخصبة لقبائل زيان المتمردة على الاستعمار الفرنسي والمعادية لأي وجود أجنبي.

وقد وجد فيه «سعادة» الجنرال خادما أمينا مطيعا لتنفيذ مخطط الإخضاع الشامل الذي تلا معركة لهري(1914) تحت شعار «فرق تسد».ورغم بشاعة سلوكات هذا الباشا و أطماع أسياده الفرنسيين في توسيع مجالالتطويع والإذعان، إلا أن قضاء حكم دمية زيان بقي محدودا جدا بفضل قوة العديد من القبائل و الفيدراليات المحيطة به: أيت سكوكو (من جهة الشمال الغربي)، أيت سخمان (من جهة الجنوب الغربي)، أيتيوسي (الشمال الشرقي)، و بين هاتين الفيدراليتين الأخيرتين توجد أقوى قبائل الأطلس المتوسطمحيطة بالمجال الترابي الضيق الذي سيطر عليه سعادة الباشا، ومنها أيت اشقير، أيت احند، أيت أوكادير، أيت مسعود، أيت اركلاون، أيت بوكمان، أيت مولي، أيت عرفا، أيت عياش، أيت ازدك، أيت يحيى، أيت أوفلا... وكل القبائل التي تقف حدودها عند بداية الأطلس الكبير. (وأعتذر إن نسيت فرسانا وقبائل كانوا في الصفوف الأمامية للمقاومة وصد الأعداء عن الأرض والوطن أو إن أخطأت في ضبط من كان إلى جانب الباشا حسن في حركاته ضد بعض من قبائل الأطلس المتوسط).

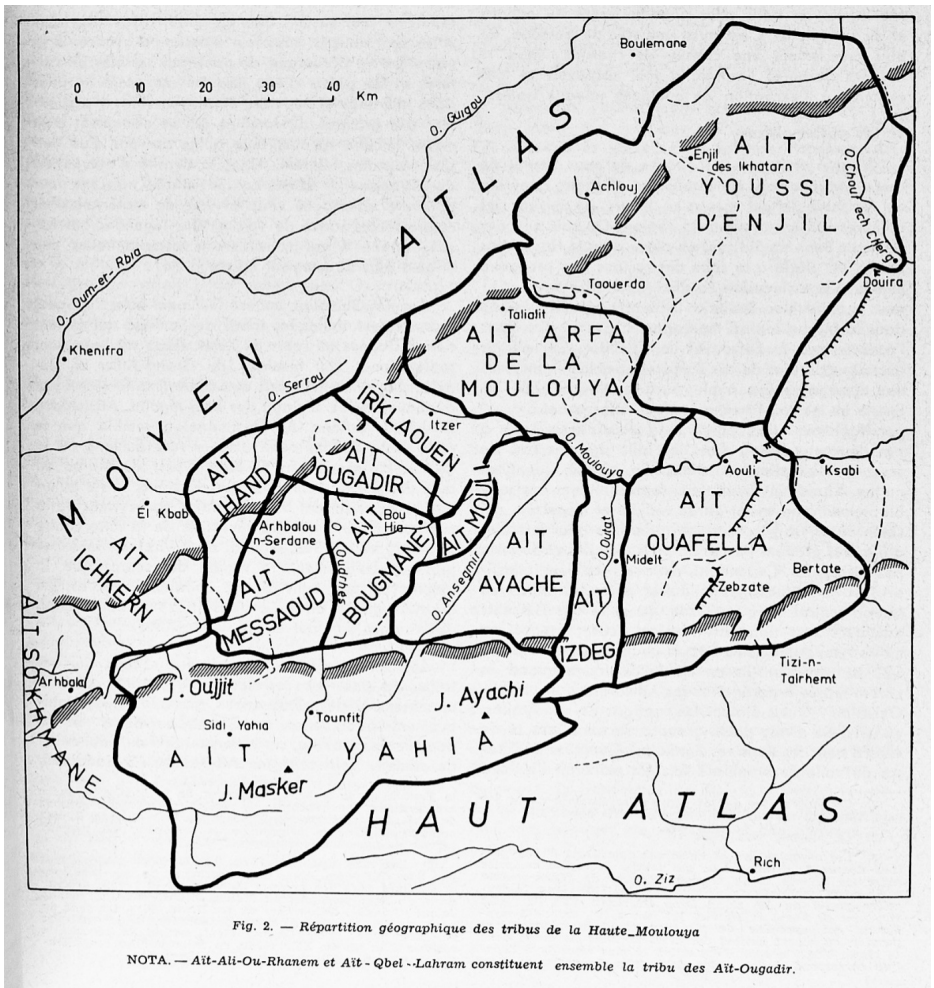

Fig. 2. — *Répartition géographique des tribus de la Haute_Moulouya*

NOTA. — *Aït-Ali-Ou-Rhanem et Aït-Qbel-Lahram constituent ensemble la tribu des Aït-Ougadir.*

وأما الثاني، وهو الذي لم يكن أكثر من ناكرة قبل رئاسته لقبيلة كلاوة، "القائمة على الإذلال والترهيب والتدليس، وصنوف الاغتصابات والعنف المولد للأحقاد والضغائن"b. ورغم ذلك صعد نجمه وزاد فساده، ليس فقط بسبب الدعم الذي يتلقاه من الرباط ومن الجيش الفرنسي، بل أصبح صديقا حميما لبعض من أعضاء الحكومة والبرلمانيين الانتهازيين وبعض الصحافيين الأذلال في العاصمة باريس، الذين أطلق عليهم الصحفي الفرنسي كوستاف بابان، في كتابه "المغرب دون قناع – معالي الباشا الكلاوي"، اسم "قبيلة كلاوة على نهر السين"c. "معاليه" كان كثير الزيارات إلى العاصمة الفرنسية، وكان سخيا في تنظيم المؤدبات في المطاعم الفاخرة على ضفاف نهر السين، كما كان أكثر سخاء في تقديم الهدايا، في شكل حلي من الذهب والفضة والماس المزور، إلى زوجات أصدقائه في الحكومة والبرلمان. كما كان "سعادته" يتكفل بمصاريف السلطان، حين زيارته لباريس. كل ما كان ينفقه "معالي" الباشا السفيه،كان مصدره من مكاسب غير مشروعة، من الرشاوى التي كان يفرضها على تجار مراكش، و كل ما يقدمه من حلي لنساء أسياد باريس، و يفتخرن به، مصدره آت من دور الدعارة التي وصل عددها حوالي ثلاثة ألف ماخورd؛ يتكلف بتدبير شؤونها السيد القاضي المسمى البياز عبر سمسار منفذ، اسمه "باسيدي"e، وإليهما تعود،باسم الباشا، مراقبة هذا المجال واستغلاله المالي، كما يصف ذلك الكاتب الفرنسي والصحفي كوستاف بابان، صديق لكلاوي، الذي عاش وأقام في قصره لعدة سنوات من عشرينيات القرن الماضي، قبل أن يهاجره ويتطرق إلى كتابة كل ما سجله خلسة عن الممارسات التي كان يدونها إبان إقامته بمراكش. وهكذا كان له مقال تحت عنوان "رعب في مراكش" (La terreur à Marrakech)، واصفا فيه الباشا وخليفته أحمد البياز باللصوصية والتزوير والإجرام؛ حوكم على إثره، بدعوى من "معالي" الباشا، أمام المحكمة التأديبية بالدار البيضاء بتاريخ 27 شتنبر 1927 وتم طرده من المغرب بقرار قضائي.

لم تكن أراضي مسفيوة، في منطقة مراكش، وحدها هدفا لتغول المخزن وحلفائه المعمرين؛ فقد كانت كل الأراضي الخصبة والسقوية والوافر منتوجها الفلاحي، كلها، مستهدفة بكل الوسائل، ومنها تزوير الوثائق واللجوء إلى الإخلاء القسري.... وقد كانت منطقة تاسلطانت مثالا ومسرحا لكل التلاعبات ومختلف أنواع النصب والاحتيال.

لم يكن الباشا لكلاوي يرمي المال من النافذة، كما يقال، بل كان، من خلال سخائه وما يغدق به من مال وهدايا، يستهدف تشكيل أحلاف وعصابات ويشتري ضمائر في مواقع القرار لشرعنة أفعاله المافيوزية ودعم توسعه المالي والتجاري ونزع الأراضي بالقوة من أصحابها. و هكذا تمكن من السيطرة على جزء من أراضي قبيلة مسفيوة المجاورة لقبيلة كلاوة من الجهة الغربية، بدعم ومساندة من عضو نافذ في مجلس الشيوخ اسمه "شارل شومي Char–les Chaumet"، شريكه في مقاولتين كبيرتين تم تأسيسهما سنة 1921. الأولى تحمل اسم "الزيوت المغربية"f برأسمال قدره 2.500.000 فرنك فرنسي والثانية اسمها "المرينوس المغربي" برأسمال يصل إلى 1.500.000 فرنك. وكان مجالسا إدارة هاتين الشركتين كانا يضمان، إلى جانب "سعادة"وباشا مراكش وعضو مجلس الشيوخ، سالف الذكر، شخصيات فرنسية أخرى وازنة في مجال السياسة والاقتصاد والتي شاركت فيما سمي ببرنامج "نهب مسفيوة". وللتذكير فقد حاول لكلاوي لوحده السيطرة على جزء من قبيلة مسفيوة بالقوة ولم يستطع، كما فشلت خططه لتحفيظ الجزء السهلي لهذه القبيلة في أكبر عملية قرصنة في عهد "الحماية"، مستغلا في ذلك صداقته مع شريكه المكلف بالأملاك المخزنية السيد عمر التازيg.وللإشارة، لم يكن الباشا لكلاوي أول قائد يسيل لعابه على أرض قبيلة مسفيوة، بل كان قبله السلطان الحسن، ليتم استرجاعها مباشرة بعد وفاته. وقد قام بنفس العملية الباشا إدريس بن منو الذي أحكم سيطرته بالقوة على جزء من هذه الأراضي، والتيتم استرجاعها مرة أخرى مباشرة بعد مجيء المشير اليوطي (1912) وتولي لكلاوي حكم مراكش خلفا له (لابن منو)ليعود الباشا من جديد إلى السيطرة عليها بعد أن استقوى وتجبر حكمه.

لم تكن أراضي مسفيوة، في منطقة مراكش، وحدها هدفا لتغول المخزن وحلفائه المعمرين؛ فقد كانت كل الأراضي الخصبة والسقوية والوافر منتوجها الفلاحي، كلها، مستهدفة بكل الوسائل، ومنها تزوير الوثائق واللجوء إلى الإخلاء القسري.... وقد كانت منطقة تاسلطانت مثالا ومسرحا لكل التلاعبات ومختلف أنواع النصب والاحتيال. فقد تملك فيها مولاي عبد الرحمان، المعروف بمولاي الكبير، الابن الأكبر لمولاي الحسن، ألف هكتار، واستأجر الباشا، التهامي المزواري الكلاوي، 5000 هكتار، بأثمان زهيدة، من الأراضي المسماة تعسفا بالأملاك المخزنية.

هذا الجزء من المقال لا يعكس كل الأمثلة الخاصة بالنظام القائدي في المغرب، بل يبين أمثلة ونماذج معروفة في ذاكرة المغاربة ومتميزة في فشلها وسعيها، في الكثير من الحالات، للسيطرة على سيادة القبائل على أراضيها بأساليب فاسدة ترتكز على منطق النهب والاحتيال وفكر مافيوزي، رغم كل الدعم الذي يلقاه القواد من الرباط وباريز. ومن بين الأمثلة القائدية الفاشلة التي اعتمدها المخزن، كقنطرة لفرض وجوده ووضع يده على الأرض والثروة، يمكن ذكر نموذجين آخرين، (علما أن لكل منطقة من بلادنا تاريخها الخاص مع القائدية)، من قبيل القائد محمد أومحمد (أب المحجوبي أحرضان الذي خلف أباه في المنصب نفسه) على قبائل أيت سعيد بأولماس والقائد على أيت عفان المعروف باسم «القايد مسعود». فالأول تولى القيادة بفضل «التبركيك» و«تشكمت» بالمقاومين، خلفا للقائد علي بوشكيمة الذي تمرد على الفرنسيين، وأما الثاني فتم توشيحه بأعلى وسام يقدمه الرئيس الفرنسي لأعلى قائد في الجيش بسبب المهمة التي قام وتكلف بها في تسهيل طريق مرور الجيش الفرنسي من جهة أيت عفان، أولماس إلى منطقة أمريرت وخنيفرة. وإن لم يتمكن القايد مسعود من السيطرة إلا على القليل الضعيف من أراضي أيت عفان، فإن القائد محمد أومحمد، إبان ولايته، لم يتمكن من تجاوز باب خيمته، إلا بعد تولي ابنه الذي أورثه القيادة، المحجوبي أحرضان الذي استطاع، بعد الاستقلال الشكلي ومكافأة له، على المهام القذرة، أن يهيمن على آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة في منطقة أيت أسعيد بأولماس وفي المنطقة الخليفية الساحلية الواقعة بين طنجة وتطوان على مقربة من القصر الصغير.

لم يكن الباشا لكلاوي يرمي المال من النافذة، كما يقال، بل كان، من خلال سخائه وما يغدق به من مال وهدايا، يستهدف تشكيل أحلاف وعصابات ويشتري ضمائر في مواقع القرار لشرعنة أفعاله المافيوزية ودعم توسعه المالي والتجاري ونزع الأراضي بالقوة من أصحابها. و هكذا تمكن من السيطرة على جزء من أراضي قبيلة مسفيوة

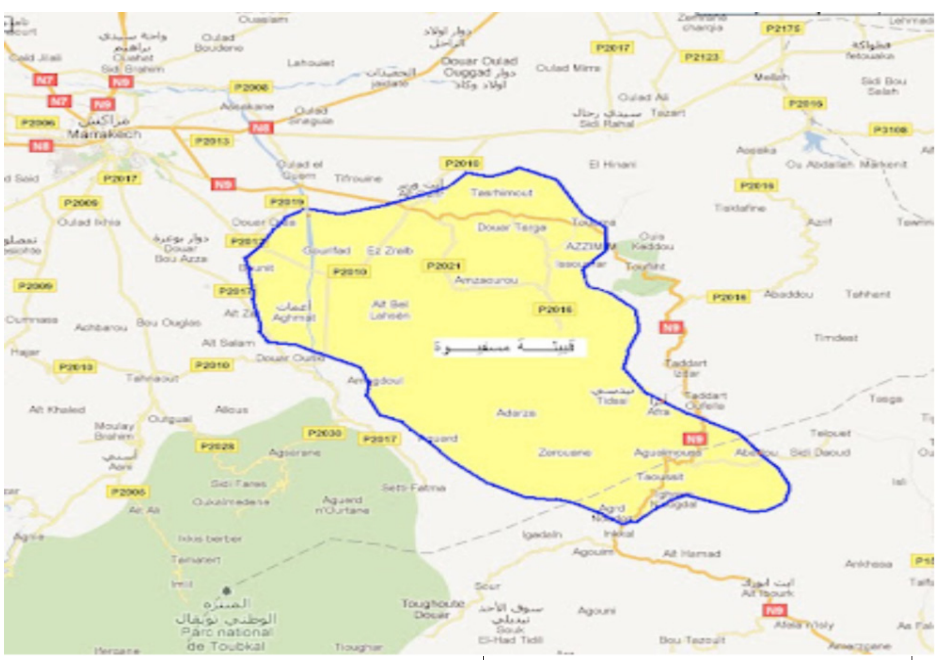

لم يستطع نظام الدولة «الشريفة» تحقيق مبتغاه المتمثل في امتلاك الإنسان والأرض، عبر بوابة تعيين القياد والباشوات ممثلين للسلطان على القبائل، تماما على شاكلة ولاة بني أمية، في كل شمال أفريقيا، الذين اشتهروا بالنهب والسبي تحت راية نشر ونصرة الإسلام. وبنفس النظام ونفس الممارسات صار عليها ممثلو الدولة «الشريفة» من أمثال الباشا حسن على قبائل زيان والباشا الكلاوي على مراكش.

(يتبع)

a بول باسكون وروبير مونتنيو
b الصحفي الفرنسي: كوستاف بابان
c نفس المرجع
d نفس المرجع
e نفس المرجع
f Olivettes Marocaines
g نفس المرجع

رؤية القائد يحيى السنوار
نحو فلسطين الغد «هيئة تحرير فلسطين»

أدرك الشهيد القائد يحيى السنوار أن المقاومة أداة لتحقيق غاية سياسية: إقامة دولة فلسطين من النهر إلى البحر. ولذا لم يؤجّل تكوين تصوّر لشكل هذه الدولة إلى ما بعد التحرير.

ففي عام 2021 رعى السنوار مؤتمرًا بعنوان «وعد الآخرة: فلسطين بعد التحرير» أعلن فيه أن «رعايتنا لهذا المؤتمر تأتي انسجاما مع رؤيتنا لاقتراب النصر». وقد هدف المؤتمر لتقديم توصيات متعلقة بشكل الدولة الفلسطينية وبكيفية التعاطي مع عدة مسائل كتنظيم عودة اللاجئين ومصير المستوطنين وشروط السماح ببقائهم والتعاطي مع قوانين دولة الاحتلال ومع الاتفاقات الدولية المبرمة معها وغيرها. كما أن السنوار كان يعلم أن أساليب النضال متعددة ويدرك الحاجة لتنسيق المهام بينها، فدعى المؤتمر لتأسيس «هيئة تحرير فلسطين» وهي «مجموع القوى الفلسطينية والعربية المتبنية لفكرة تحرير فلسطين» ومسؤوليتها تنسيق الجهود بين هذه القوى ضمن خطة تحررية.

استشهد السنوار قبل أن يرى بلورة أعمق لرؤيته لدولة فلسطين الغد وتشكيل إطار تنسيقي للدفع قدمًا بهذه الرؤية. ولأن الحاجة لهذين الأمرين ملحة اليوم، من المفيد استعراض بعض توصيات المؤتمر من باب فتح النقاش ومواءمة رؤيتنا لعملية التحرر، والنظر في خطوات عملية بغية تشكيل هيئة لتحرير فلسطين.

ألان علم الدين وعناية عطاالله(*)

توصيات مؤتمر السنوار

إن «الاحتلال» في جوهره نظام سيطرة مفروض على شعب ما من خارجه. والتحرير بجوهره هو مشروع لهزيمة هذه السلطة واحلال سلطة تعبّر عن تطلعات أصحاب الأرض مكانها. لذا، امتلكت على مرّ التاريخ حركات التحرر الوطنية رؤى لمستقبل مجتمعاتها، أي لشكل الدولة بعد التحرير. وتأتي توصيات المؤتمر في هذا الإطار.

على سبيل المثال، أوصى المؤتمر أنه «يجب التدرُّج في إعادة اللاجئين الفلسطينيين، وعمل دليل يشرح آلية العودة المنظمة، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال من الفلسطينيين للمساهمة في عمليات الإسكان والتشغيل والاستثمار. يجب إعادة الأرض لأصحابها طالما أنه لم تقم عليها مصالح وإنشاءات ذات بعد استراتيجي، ويعوض أصحابها تعويضا عادلا، إما بالبدل النقدي أو البدل العقاري.» (التوصية 17)

وماذا عن مصير المستوطنين بعد التحرير؟ أوصى المؤتمر أنه «يجب التمييز في معاملة اليهود المستوطنين في أرض فلسطين، ما بين محارب يجب قتاله، وهارب يمكن تركه أو ملاحقته قضائيًا على جرائم، أو مسالم مستسلم يمكن استيعابه أو إمهاله للمغادرة» (التوصية 15). ولفت النظر إلى الحاجة «للاحتفاظ باليهود العلماء والخبراء في مجالات الطب والهندسة والتكنولوجيا والصناعة المدنية والعسكرية لفترة وعدم تركهم يغادرون بالمعارف والعلوم والخبرات التي اكتسبوها وهم يقيمون على أرضنا ويأكلون من خيرنا ونحن ندفع ثمن ذلك كله من ذلنا وفقرنا ومرضنا وحرماننا وقتلنا وسجننا.» (التوصية 16)

كما أن المؤتمر لم يغفل عن تقديم رؤية بخصوص التعاطي مع قوانين دولة الاحتلال ومع الاتفاقات الدولة الموقعة معها، إذ أوصى «بالعمل بالقوانين التي كانت سارية المفعول قبل إقامة الدولة المستقلة طالما أنّها لا تتنافى والمبادئ المشتملة عليها وثيقة إعلان دولة فلسطين أو تتعارض والقوانين التي ستسن وتقر في المرحلة الانتقالية أو ما بعد المرحلة الانتقالية لحين توحيد التشريعات في فلسطين، لأن زوال الدول لا يعني زوال الآثار القانونية والقانون لا يلغي ولا يعدل إلا بقانون آخر.» (التوصية 5) وأضاف أن «مصير الاتفاقيات الدولية الموقعة من طرف الاحتلال أو السلطة الفلسطينية يتعلق بإرادة دولة فلسطين حال التحرر» وأوصى «بتشكيل لجنة خبراء قانونيين تعمل من الآن على دراسة كافة الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات التي انضمت لها دولة (إسرائيل) وتحديد المعاهدات التي ستورث لدولة فلسطين باختيارها والأخرى التي لا تورث.» (التوصية 9)

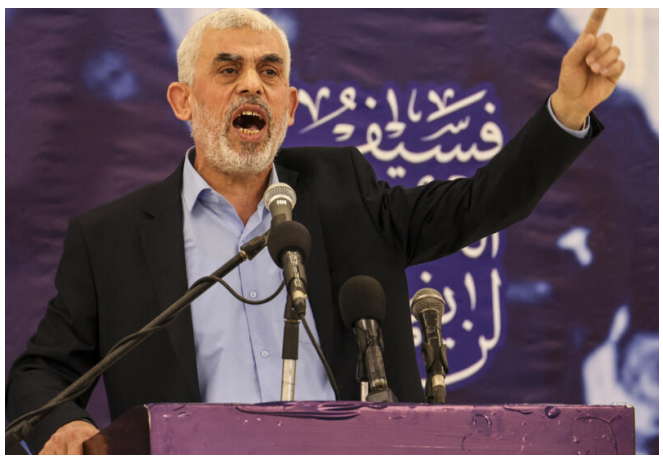

«هيئة تحرير فلسطين»

تمايزت أولى ثلاث توصيات بخصوص «هيئة تحرير فلسطين» بتعلقها بشكل رئيسي بعملية التحرير نفسها. فدعت «لتشكيل هيئة تحرير فلسطين من مجموع القوى الفلسطينية والعربية المتبنية لفكرة تحرير فلسطين، مدعومة بحلف من الدول الصديقة». وحدّدت مسؤوليتها «بوضع خطة توظف طاقات الأمة، وتوزيع الأدوار على مكوناتها، كل حسب قدراته.» وفور التحرير تتحول أمانة الهيئة العامة إلى «مجلس تنفيذي برئاسة مجلس رئاسي مؤقت حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتشكيل حكومة جديدة». وهذا ما يذكرنا بجبهة التحرير الوطني الجزائرية التي قادت عملية التحرير في الجزائر فوحّدت الصوت الثائر وفاوضت باسم الثورة، ثم شكّلت «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية» وصولًا لتوقيع اتفاقيات «إيفيان» مع فرنسا. وقد لعبت جبهة «الفيت مين» و المؤتمر الوطني الإفريقي أدوارًا مماثلة في مأسسة حركات التحرر الوطنية في فيتنام وأفريقيا الجنوبية. دون إغفال، طبعًا، الاختلافات بين هذه التشكيلات، وبينها وبين هيئة تحرير فلسطين.

وقد أظهرت السنة الماضية الحاجة لوجود هذه الهيئة التنسيقية، إذ تبين أنه يكاد لا يوجد أي تنسيق بين القوى المتبنية لتحرير فلسطين. فالجهود التحررية من ناحية حرب السرديات والمقاومة المسلحة والجهد الإعلامي والمقاطعة والعمل المباشر وتنسيق الفعاليات والجهود القانونية وغيرها تمت «كلٌ على حدة». وهذا ما هدر الطاقات وفوّت الفرص، إضافة إلى تشتيت الخطاب. على سبيل المثال، لم تتبنّ قوى التحرير موقفا موحّدًا من «القرارات الدولية». ففي حين قرّر البعض الاستفادة من سقوط قناع «المجتمع الدولي» للدفع باتجاه المخاصمة على «شرعية» النظام العالمي الاستعماري، بما في ذلك القرارات الدولية المتعلقة بتقسيم فلسطين وبشرعية الكيان، أعلنت الفصائل المقاومة مرارا وتكرارا اعترافها بالـ«قرارات الدولية»، ومنها بيان موسكو الذي تكلم عن «إقامة الدولة الحرة المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس وفقًا للقرارات الدولية.» فهل نخضع أم لا نخضع للقرارات الدولية؟

أما الردّ على اتهام العدو للمقاومة بـ«استهداف المدنيين»، وهو الحجة الرئيسية التي استخدمه لتبرير حرب إبادته، فأتى من حركة حماس في عدة أشكال ومنها ملف «هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟» الذي أعلن أنه في 7 تشرين تم «تجنّب استهداف المدنيين، وخصوصا النساء والطفال وكبار السن، هو التزامٌ ديني وأخلاقي يتربّى عليه أبناء حماس». وأكّد أن «استهداف جناح حركة حماس العسكري هو لجنود الاحتلال، ومن يحملون السلاح ضد أبناء شعبنا. وفي ذات الوقت، نعمل على تجنّب المدنيين». كما كرّر عدد من قيادات المقاومة الموقف عينه في عدة مقابلات. لكنه بالكاد تمّ بذل أي جهد لإيصال هذه الرسالة إلى الجهات المعنية والمؤثرة في «الغرب»، كالحكومات والمسؤولين السياسيين وأحزاب السلطة وأحزاب المعارضة والأحزاب الثورية والتنظيمات اليهودية المعادية للصهيونية ووسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية وحركات التضامن والناشطين المؤثرين وغيرهم. كما أنه لم يتمّ تظهير تبرير المقاومة في شهر أيار بالعودة للعمليات الاستشهادية على أنه ردّ على استهداف العدو للمدنيين. وعلى أنه تمّ ترجمة ملف «رواياتنا» إلى عشرة لغات، فلم تكن العبرية منها، ولم يبذل أي جهد لنقل روايتنا للعدو من أجل اختراق مساحته وإحداث شرخ في صفوفهم والتأثير في موازين القوى المتضاربة. وحتى فيديوهات المقاومة باللغة العبرية لم يتمّ بذل أي جهد لإيصالها للتجمع الاستيطاني. بل اعتبر العديد أنه «لا جدوى من مخاطبة الغرب ولا المستوطنين»، في تنازل مرعب عن «ساحة الغرب» لمصلحة العدو وفي تضارب صارخ مع تاريخ حركات التحرر الوطنية بشكل عام وحركة التحرر الوطنية الفلسطينية بشكل خاص ومواقف قيادات ورموز المقاومة الحالية (كليلى خالد على سبيل المثال).

ينطبق الأمر عينه على تكرار قيادات حماس كأسامة حمدان أو موسى أبو مرزوق وقيادات الجهاد الإسلامي كمحمد الهندي رفضهم منطق «تطهير أرضنا من اليهود» وتأكيدهم الصريح على إمكانية بقائهم كمواطنين فلسطينيين متساوين بعد التحرير، ممّا يدحض البروباغاندا الصهيونية وينسجم مع توصيات المؤتمر المذكورة آنفا ومع الموقف التاريخي لحركة التحرر الفلسطينية. فلم يتمّ، للأسف، تظهير هذا الطرح لا لمستوطني الكيان ولا للخارج. وهذا ما سهّل على العدو قرع طبول الحرب في الداخل وتصوير عملية 7 تشرين العسكرية على أنها هجوم على اليهود والإيحاء لمستوطنيه أنهم تحت خطر الإبادة، وأن لا خيار أمامهم سوى «إبادة الفلسطينيين الاستباقية». كما أتاح لحلفاء العدو في أوروبا وأميركا الشمالية تصوير عنوان «الدولة الفلسطينية الواحدة» وشعار «فلسطين حرة من النهر إلى البحر» على أنهما دعوة لترحيل و/أو إبادة اليهود. ولم يتمّ تنظيم أية جهود حتى لمحاولة مواجهة خطاب العدو ولتزويد حلفائنا في الخارج بخطاب ومواد واضحة للردّ على الإدعاءات. وفي الوقت عينه، أفسح غياب الطرح التحرري الواضح المجال لتمييع القضية الفلسطيني من خلال تصويرها على أنها مطالبة بحقوق متساوية أو بإسقاط الأبرتهايد. فيما استفاد الفلسطينيون المطبعون والحلفاء الزائفون من هذه الفجوة للدفع باتجاه طروحات مساومة كطرح الدولتين أو ثنائية القومية.

إذن، الحاجة ملحة للعمل على هذين الهدفين: أولًا، بلورة رؤية واضحة لحركة التحرر الفلسطينية. وقد تشكّل توصيات مؤتمر «وعد الآخرة» أحدى نقط الإنطلاق لنقاش معمق حول رؤيتنا للتحرير وصولا لتحديدها. وثانيًا، تكوين هيئة تحرير تتبنى هذه الرؤية وتنسّق الجهود بين القوى المتبنية لها فتمثّل الصوت الفلسطيني التحرري الواحد في عيون شعبنا كما أمام العدو والعالم. الحبيب رمى عصاه؛ فلنمسك بعصانا الآن.

عن بوابة الهدف. بتاريخ الخميس 31 اكتوبر 2024

(*) ألان علم الدين، كاتب من بلاد الشام، وعناية عطاالله، لاجئة فلسطينية

اليسار ومهام المرحلة

جمال براجع

1 - تعريف اليسار في المغرب:

الوضوح ضروري لوضوح الرؤية في مسألة التحالفات والمواقف السياسي.

نقصد باليسار القوى والتيارات والفعاليات اليسارية المناضلة المصطفة إلى جانب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية و تدافع عن مصالها وتناضل من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، والتي تحمل فكرا تقدميا مناهضا للإمبريالية والصهيونية والرجعية.

وهي ن د ع + إ ش م +ف ي د +التيارات والحساسيات الماركسية والماركسية اللينينية.

وقد لعب اليسار، ولا يزال دورا هاما في الصراع من أجل التحررو الديمقراطية وقدم تضحيات جسيمة في سبيل ذلك.

ولا يمكن تصور تغيير ديمقراطي حقيقي من دون اليسار، مما يجعل مسؤوليته التاريخية في ذلك جسيمة وحاسمة. ولن يستطيع القيام بها إلا إذا أهل نفسه على كافة المستويات واشتغل بعقل وحدوي وإرادة يسارية جماعية. وهنا نتساءل عن واقع قوى اليسار الآن ؟ وما المطروح عليها في المرحلة من مهام يعتبر النضال من أجل إنجازها حاسما بالنسبة لتحرر الشعب المغربي وبناء نظام ديمقراطي وطني شعبي.

-2 واقع اليسار:

-يتسم واقع اليسار عموما بالضعف والتشتت والانقسام والصراعات الداخلية والبينية بشكل أو بآخر مع اختلاف حجمها وحدته من فصيل إلى آخر الشيء+ وعزلته عن الجماهير بسبب ضعف الارتباط والتجذر وسط الطبقات الأساسية المعنية بالتغيير (العمال والكادحون) وضمنهم النساء والشباب بشكل خاص وهيمنة الفئات البرجوازية الصغيرة على بنيته الاجتماعية وقياداته الشيء الذي يؤدي إلى ضعف تأثيره في الصراع الطبقي و سيادة عقلية الهيمنة والإنابة عن الشعب واعتبار الشعب قاصر عن تقرير مصيره بدون النخبة وما يترتب عن ذلك من أخطاء سياسية ذات كلفة استراتيجية كبيرة بالنسبة للتغيير.

3 -أسباب أزمة اليسار:

- أسباب موضوعية:

-سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار تجارب الاشتراكية المطبقة في المعسكر الشرقي وما نتج عن ذلك من تيه أيديولوجي وسياسي وتراجعات وتحريفية وسط اليسار في العالم الذي تخلى جزء كبير منه عن الماركسية والاشتراكية وانتقل الى تبني الفكرالليبرالي وفكر ما بعد الحداثة الذي يستبدل الصراع الطبقي بأشكال أخرى من الصراع ويطرح المجتمع المدني والحركات الاجتماعية كبديل لأدوات الصراع الطبقي الأساسية وهي الحزب والنقابة.

-القمع والحصار المخزني لليسار وتركيز سياساته على إضعافه وتجفيف منابعه (الجامعة والثانويات ودور الشباب والأندية السينمائية...).

-السياسات الممنهجة للنظام تجاه النخب اليسارية إما عبر القمع والتهميش والحصار للنخب المناضلة، أو الاستقطابات عبر الامتيازات والمصالح...

-أسباب ذاتية:

-طغيان العناصر البرجوازية الصغيرة على القاعدة الاجتماعية لقوى اليسار وأجهزته المسيرة، ودور ذلك في إشاعة الثقافة والقيم والمسلكيات االبرجوازية الصغيرة كالانتهازية والرغبة في التسلق وعدم الانضباط للحزب واستخدامه عوض خدمته... والأستاذية واحتقار الجماهير والتعامل معها كموضوع للفعل وليس كذات فاعلة في التاريخ.

-الخصاص في الديمقراطية على المستوى الداخلي من حيث احترام الالتزامات والمبادئ السياسية والتنظيمية وتدبير الخلافات والاختلافات الداخلية بطرق ديمقراطية، أو على مستوى العلاقات البينية من خلال نسج العلاقات على أسس الديمقراطية والوحدة وخدمة المصالح العليا للشعب.

- ضعف الاجتهادات النظرية والسياسية ومن أسبابه تراجع الاهتمام بالتكوين النظري والسياسي للأطر وخاصة الشباب.

-لماذا ضرورة وحدة اليسار:

-الوحدة مبدأ وقناعة وتصور لدى اليسار، وجميع فصائله تؤكد في أدبياتها ومواقفها على هذا المبدأ.

-قوى اليسار تصطف إلى جانب مصلحة الجماهير وتعبر عنها بشكل أو آخر في برامجها ومواقفها وممارستها، وبالتالي فهي تمارس الصراع من هذا الموقع والموقف.

-اسقاط الفساد والاستبداد المخزني لا يمكن أن يتم إلا عبر النضال السياسي والاجتماعي الوحدوي لكافة القوى اليسارية والديمقراطية والحية إن هي أرادت تغيير موازين القوى المختلة لصالح النظام في أفق بناء النظام الديمقراطي الحقيقي.

- أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة وعميقة ونضالات عمالية وشعبية هامة ومتواصلة في معظم القطاعات والمناطق تتسم بالحضور القوي للنساء والشباب تحتاج إلى التأطير والتوجيه لكي تنجح في تحقيق أهدافها وتصب في مجرى التغيير المجتمعي.

- تعمق وتوسع سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني وخطورة ذلك ليس فقط على القضية الفلسطينية بل على مصالح وأمن الشعب المغربي واستقرار البلاد والمنطقة ككل.

-4مهام المرحلة بالنسبة لليسار:

يرتبط استخلاص مهام المرحلة بتحليل واقع الصراع الطبقي والتناقضات الطبقية التي المتحكمة فيه. فالتناقض الرئيسي في المغرب حاليا هو بين الكتلة الطبقية السائدة المكونة من البرجوازية الكمبرادورية وكلام الأراضي الكبار والامبريالية من جهة والطبقة العاملة والطبقات الشعبية والوسطى من جهة اخرى، وبالتالي فإن طبيعة المرحلة هي النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية في أفق الإشتراكية.

ويرتبط إنجاز هي الأهداف بضرورة الصراع ضد النظام المخزني والتخلص منه باعتبار العائق الرئيسي أمام تحرر وتقدم شعبنا. يمكن تركيز المهام الأساسية المطروحة في هذه المرحلة في أربعة عناوين كبرى:

– النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية والحريات العامة في مواجهة الاستبداد وتغول النظام المخزني وإغلاقه للحقل السياسي والإعلامي وفضح المشاريع والمخططات الطبقية للنظام وارتماءه في أحضان الامبريالية والصهيونية وخطورة ذلك على السيادة الوطنية.

– النضال ضد سياسة التفقير و الهجوم الرأسمالي المتوحش على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وإفشال مخططات النظام في الإجهاز التام على القطاع العمومي والوظيفة العمومية والخدمات الاجتماعية...(مواجهة مشاريع القوانين الرجعية...+ مواجهة الغلاء+ خوصصة المؤسسات العمومية)+ لابد من تفعيل الجبهة الاجتماعية.

-النضال ضد إغراق البلاد في المديونية ورهن بلادنا ومستقبلها بالمؤسسات الرأسمالية الامبريالية.

-النضال من أجل إسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني

– إنها مهام ضخمة وصعبة في ظل اختلال موازين القوى لصالح النظام والكتلة الطبقية السائدة لكنها ليست بالمستحيلة إذا توفرت الإرادة الوحدوية الجماعية وتحملنا مسؤوليتنا التاريخية إزاء شعبنا ووطننا. وأولى الخطوات، في اعتقادي، هي:

-بالنسبة لنا كنهج ديمقراطي عمالي نعتبر أن أولى مهامنا هي التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. وفي هذا السياق نحن منفتحون على جميع الماركسيين اللينينيين المستعدين للانخراط معنا في هذه السيرورة. -إن تحقيق التغيير بأفقه الديمقراطي والاستراتيجي يفرض أن يتوحد اليسار على قاعدة برنامج سياسي اجتماعي حد أدنى ينبع ويعكس المصالح الفعلية للشعب المغربي.

– العمل من أجل وحدة القوى اليسارية والديمقراطية في«جبهة يسارية ديمقراطية» على قاعدة برنامج سياسي اجتماعي حد أدنى ينبع ويعكس المصالح الفعلية للشعب المغربي. ونعتبر هذه الوحدة أساس وضمانة لإعطاء النضال الديمقراطي أفقه التحرري الديمقراطي والاشتراكي وشرطا ضروريا لبناء جبهة الطبقات الشعبية والجهات الميدانية الممتدة لها . وهنا لابد لقوى اليسار أن تقوم ب:

– الوعي بدورها التاريخي والطبقي، ورد الاعتبار لليسار كفكر وقيم ومواقف بهدف تحوله إلى قوة سياسية واجتماعية فاعلة في المشهد السياسي ووسط الجماهير تحظى بثقتها من خلال الانخراط في نضالاتها وتمثيلها وتأطيرها والدفاع عن مصالحها الآنية والاستراتيجية.

-رد الاعتبار للفكر الاشتراكي والماركسي كمرجعية لليسار ونشره وسط العمال والجماهير كفكر للتحرر من الاستغلال والاضطهاد والاستبداد وهيمنة الفكر البرجوازي بأشكاله المختلفة.

– الاقتناع بأن أي حزب أو تيار أو نقابة ...لا يمكنه أن ينجز هذه المهام لوحده مهما كانت قوته، مما يفرض تقوية وتطوير النضال الوحدوي بين قوى اليسار والقوى الديمقراطية والحية كضرورة تاريخية وكخيار سياسي استراتيجي لبناء القوة الطبقية والسياسية الضرورية لهزم العدو الطبقي وتحقيق التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

-التجذر والانغراس وسط الطبقات والفئات المتضررة من الواقع القائم والمعنية بالتغيير من عمال وفلاحين فقراء وكادحي الأحياء الشعبية وغيرهم ودعم نضالاتهم وحراكاتهم وتوجيههم لبناء وتفعيل تنظيماتهم المستقلة للدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم وربط ذلك بأهداف التغيير الديمقراطي. وفي هذا الإطار لابد لقوى اليسار من أن تعمل و تنسق جهودها لتقوية الإطارات والأدوات النضالية للجماهير ، وخصوصا النقابات وتوحيد نضالاتها لمواجهة المخططات الطبقية الخطيرة التي يسعى النظام لتحريرها كمشروع قانون الإضراب و مشروع «إصلاح التقاعد» ومشروع «تعديل مدونة الشغل»،ومشروع مدونة الأسرة...

وتحقيق الخطوات المذكورة أعلاه يرتبط بفتح حوار ونقاش فكري وسياسي حقيقي بين قوى اليسار لصياغة أرضية فكرية وسياسية للنضال المشترك في أفق بناء الجبهة اليسارية الديمقراطية على قاعدة خدمة مصالح الجماهير وتحقيق مهام المرحلة في التحرر الوطني والديمقراطية. مع ضرورة استثمار التراكمات المحققة على المستويات السياسية والنقابية والحقوقية والشبيبية والميدانية. وهذه الجبهة ضرورية كنواة محركة للجبهة السياسية الشعبية الواسعة.

وهذه الجبهة السياسية الشعبية الواسعة تضم جميع القوى المعارضة للنظام بغض النظر عن خلفياتها الفكرية والأيديولوجية. وفي هذا الإطار لابد من الاستفادة من الدروس والتجارب النضالية للشعب المغربي ن وخصوصا تجربة حركة 20 فبراير المجيدة التي شكلت، لحظتها، مختبرا حقيقيا للجبهة الميدانية للنضال ضد الفساد والاستبداد ومن أجل الحرية والكرامية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

مما يطرح علينا كيسار مناقشة مسألة العلاقة مع الإسلام السياسي المناهض للمخزن في السياق المغربي الحالي والسياق العام الدولي والإقليمي، وعلى ضوء كما قلت تجربة حركة 20 فبراير وتجارب السيرورات الثورية في منطقتنا وتجارب المقاومة في فلسطين ولبنان على الخصوص.

الخلاصة

لابد من أن ينتفض اليسار على أوضاعه وأن يسترشد بالفكر الماركسي و التقدمي، وأن يتوجه بعقل ونضال وجودي نحو الطبقات الأساسية في التغيير وتأثيرها وتوجيهها وقيادتها في صراعها من أجل تحقيق المجتمع الديمقراطي المتحرر من الاستبداد والاضطهاد والفساد والاستغلال.

حول السياسات النيوليبرالية وتأثيرها على الشباب المغربي

من المعروف إن الدول الرأسمالية في المركز تكرس الهيمنة على دول الجنوب/المحيط في إطار العلاقات التبعية أولا بفرض أنظمة سياسية غير ديمقراطية تقبل بهذه الهيمنة مما أدى لنتائج كارثية على المغرب أبرز ضحاياها الشباب.

من بين هذه النتائج إغراق المغرب في المديونية ودفعه نحو التخلص من القطاع العام عن طريق» خوصصة الخدمات الاجتماعية الحيوية والتعليم والصحة وقطاعات البنية التحتية وتحويل المغرب لدولة حامية للاستثمار الأجنبي خاصة بعد تمرير سياسات المشؤومة للتقويم الهيكلي 1983 المبنية أساسا على المرجعية النيوليبرالية.

عزيزة الرامي

إن المغرب اليوم يعيش احتقانا كبيرا والغضب نتيجة هذه السياسات والمخططات الطبقية الرجعية والتراجعية استجابة لإملاءات الدوائر المالية العالمية الهادفة لتكريس وتعميق الفقر والهشاشة و البطالة و القمع و الغلاء المهول في الأسعار و ضرب الحقوق و المكتسبات الاجتماعية و الشعبية في مختلف القطاعات و المجالات.

ماهي هذه السياسات أو المخططات التاريخية لتنزيل السياسات النيوليبرالية في قطاع التعليم؟

ما هو واقع الشبيبة المغربية في ظل هذا الوضع ؟

سبل التصدي و المقاومة و توحيد النضالات لمواجهة المخططات المخزنية ؟

1. بعض المخططات التاريخية لتنزيل السياسات التعليمية التخريبية في المغرب :

إن أزمة التعليم العمومي هي أزمة ممتدة منذ عقود من الزمن خاصة بعد استنفاد برامج التقويم الهيكلي الذي كان له انعكاسات خطيرة على القطاعات الاجتماعية و أبرزها « قطاع التعليم» إذ واجه التعليم و المدرسة العموميين» هجوما نيوليبراليا كاسحا عبر مجموعة من المخططات و السياسات التعليمية التخريبية التي نفذها النظام المخزني عبر حكوماته المتعاقبة خدمة للدوائر الامبريالية المالية العالمية و الرأسمال العالمي و المحلي و تجلى ذالك في

• تنزيل الميثاق الوطني سنة 2000 استجابة لتقرير البنك الدولي 1995
• تنزيل البرنامج الاستعجالي 2009 استجابة لتقرير البنك الدولي 2008
• تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015 استجابة لمذكرة البنك الدولي 2013
• تنزيل خارطة الطريق والنظام الأساسي السابق استجابة لتقرير البنك الدولي « المغرب في أفق 2040 والذي صدر سنة 2017.

كل هذه المشاريع والبرامج التي تم ترجمتها وتنزيلها بدقة استجابة لإملاءات المؤسسات النيوليبرالية المالية العالمية كما أشرنا سابقا والمتحازة بشكل واعي لتدمير « التعليم العمومي والوظيفة العمومية و إنعاش التعليم الخصوصي و التشغيل بالعقدة بشكل عام.

هذا الواقع اليوم أصبح مفضوحا بحيث أن هدف الدولة هو تسليع المدرسة العمومية وتسليع كل الواجهات الموجودة داخل المدرسة « مثل الحراسة والنظافة والطبخ» والان يتم تسليع أنشطة الدعم والمواكبة

وتعتبر كل المجالات التي تشتغل فيها المدرسة مهددة ورهن إشارة اختيارات الدولة الطبقية عبر وزارتها الوصية على القطاع من أجل تكريس المزيد من التسليع والخوصصة.

2.أهم نقط « تقرير البنك الدولي المغرب في أفق 2040» :

صدر تقرير البنك الدولي سنة 2017 حيث يأتي العنوان في أول صفحة « الاستثمار في الرأسمال اللامادي تسريع الإقلاع الاقتصادي»

و سيتحدث عن الاستثمار في اتجاهين أساسيين : الاستثمار البشري و يقصد به النظام التعليمي و الاستثمار في الخدمات العمومية و سيركز على عدة أهداف من بينها أداء مهام الوظائف العمومية بأقل كلفة. (تقليص التكلفة المالية في القطاعات الاجتماعية من بينها التعليم العمومي)

و يوجه التقرير المغرب إلى اتخاذ مجموعة من التدابير في قطاع التعليم أبرزها :

• اعتماد حكامة جديدة للنظام المدرسي و من بين أهدافها يتحدث عن تحديث الإدارة « تحتوي على التدرج – أداء المهام – النتائج» بمعنى أدق خفض الأجور عبر ما يلي :
• اعتماد اللامركزية في التوظيف (المالية و التدبيرية)
• التدبير بالنتائج و تعميم مستويات التعاقد
• المرونة في التوظيف و المهام و تدبير المسار المهني
• الصرامة في المحاسبة و تفعيل العقوبات التأديبية
• إدخال مفاهيم المقاولة مثل الأداء و المردودية و جعلها أساسا للترقية
• تشجيع الأداء الفردي
• ضبط حركية الموظفين و إعادة انتشارهم و توسيع اللجوء للتعاقد (استهداف الشباب اساسا)
• تفويض الخدمات عبر الشراكات (الخوصصة)
• النهوض بالقطاع الخاص و دمجه في مسار الإصلاح (رفع اليد عن العمومي و الاتجاه نحو الخصوصي)

3. واقع الشبيبة المغربية في قطاع التعليم

كنتيجة لكل المخططات الطبقية و هذا الهجوم الكاسح و الذي يعتبر أول ضحاياه الشباب/ات، وخاصة بعد تمرير السياسات المشؤومة «التقويم الهيكلي 1983» المبنية أساسا على المرجعية النيوليبرالية و التي كرست رفع يد الدولة عن التوظيف و فتح المجال للقطاع الخاص (فصل التكوين عن التوظيف) و هو ما تم تأكيده لاحقا بالدستور الممنوح 2011 في الفصل 31 منه.

و قد أدى تسارع وثيرة الهجوم النيوليبرالي على التعليم العمومي المغربي من أجل خوصصة ما تبقى من مجانيته ورهنه أكثر بيد الرأسمال تدبيرا وتسييرا تنفيذا لالتزامات النظام مع الدوائر الامبريالية المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية..)، إلى التراجع عن العديد من المكتسبات التي حققها نساء ورجال التعليم بفضل النضالات المريرة التي خاضوها في فترات تاريخية سابقة والمتجلية في :

• تخريب أنظمة التقاعد وتمديد سن العمل إلى 63 سنة
• فرض التشغيل بموجب عقود مع الأكاديميات بمرسوم 9 غشت 2016 المتعلق بشروط و كيفية التشغيل بموجب العقود مما كرس الهشاشة وسط الشباب/ات وإقبار الحق في الوظيفة العمومية و ضرب الاستقرار في العمل.
• الاقتطاعات المتتالية من الأجور بسبب الاضراب.
• عدة مواد في قانون الإطار 51.17 المتعلق ب "منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" فمن من بين ما يتضمنه من بنود ومواد خطيرة : هو ضرورة إحداث دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات تعتمد لإسناد المهمات ولتقييم الأداء والترقي المهني على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية كما هو معمول به في المقاولة الرأسمالية، مما يعني التراجع أيضا عما حققته الشغيلة التعليمية في مجال الترقي والتخلي عن حق الترقي بالشهادة أو الأقدمية أو الامتحان."
• إقرار الدولة عبر وزارتها الوصية على القطاع شرط تحديد السن 30 سنة لإجراء مباراة الولوج لقطاع التعليم و تجدر الإشارة أنه فيما يخص الأسس القانونية التي تخص السن الأقصى للتوظيف بالمغرب عرفت من بين 2021 لحدود 2023 تناقضا بين المرسوم و النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية و الذي يحدد السن 40 سنة.
• النظام الأساسي السابق و ما كان تحمله من مواد و بنود خطيرة سيكون أكبر ضحاياها الشباب خاصة ترسيم تحديد سن التوظيف في 30 سنة و إقرار التشغيل بالعقود بتكريس أطر الأكاديميات و عدم التراجع عن التوظيف بموجب العقود. النظام الأساسي حالي لا يتوفر على مادة تحديد سن التوظيف في حين مرسوم مبارة يتضمن الشرط بشكل واضح.

4. نضالات الشبيبة التعليمية النقابية :

في مقابل هذا الهجوم الممنهج على شباب/ات العامل/ات بقطاع التعليم خاضت الشغيلة التعليمية نضالات و حركات احتجاجية قوية كان الشباب/ات في مقدمتها :

• معركة لأساتذة/ات حاملي/ات الشواهد و الاضراب الشهير لسنة 2014 و الذي دام 111 يوم مصحوب باعتصام بالرباط و ما قابله من قمع و تنكيل و ترهيب وصلت لحد التوقيفات عن العمل و توقيف الأجور و مجالس التأديبية و توقيفات المؤقتة عن العمل.
• المعركة البطولية لتنسيقية المفروض عليهم التعاقد و ما يصاحبها لحدود اليوم من قمع و تنكيل و ترهيب تصل لحد المحاكمات الصورية و الأحكام الجائرة في حق مناضليها و مناضلاتها.
• معركة تنسيقية أطر البرنامج الحكومي لتأهيل 10000 إطار تربوي.•نضالات الحركة الطلابية ضد تحديد السن لولوج لمباراة التعليم.
• نضالات الحركات النقابية المناضلة و المكافحة أبرزها الجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديموقراطي (نضالات والأشكال النضالية) و التي يتقدمها الشباب/ات بامتياز.
• نضالات الأساتذة المتدربين
• المشاركة القوية و الفعالة للشباب/ات في المعركة البطولية التاريخية بقطاع التعليم لموسم 2023/2024 ضد النظام الأساسي السابق و اللذين كانوا في مقدمة الحراك التعليمي التاريخي و الذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كان الشباب في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب و جميع الأشكال الاحتجاجية و القيادة و التأطير و لكن في إطار التنسيقيات التي تميزت بوجود الشباب بطليعتها.

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للشباب في قلب الحركة الشعبية و النقابية في القطاعين العام و الخاص و حضورهم/ن الوازن في المعارك و الوقفات و المسيرات الاحتجاجية فإن هاته النضالات تتصف بالتشتت و عدم التنظيم و غياب التأطير النقابي و السياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات خاصة الشبيبة التعليمية باستثناء الحراك التعليمي الذي قدم دروسا حول الوحدة النضالية الميدانية بالشارع و قوة التضامن و الصمود استثنائية للشغيلة التعليمية مما فرض الاستجابة للمطالب المرفوعة على رأسها إسقاط النظام الأساسي السابق و حل الملفات و المشاكل العالقة منذ سنوات.

5. سبل التصدي و المقاومة و توحيد النضال لمواجهة المخططات المخزنية :

إن تكثيف الهجوم المخزني على التعليم و المدرسة العموميين من أجل تفكيكه و إضعافه و تكريس الخوصصة عبر مخططاته الطبقية التخريبية الذي يكرس الهشاشة و يرسم التوظيف الجهوي كغطاء للتعاقد و يعمق اللاستقرار و يحول المؤسسات التعليمية لشبه مقاولات رأسمالية على مستوى التدبير و يعتبر أول ضحاياها الشباب/ات خاصة أبناء و بنات الطبقات الشعبية المفقرة مما يستدعي اليوم و أكثر من أي وقت مضى :

• النضال الوحدوي قوي و التفاف كافة الإطارات و القوى الديمقراطية و التقدمية المناضلة و المكافحة المعنية الشبابية اليوم في إطار جبهة شبابية لمواجهة و التصدي لهذه المخططات التخريبية (سياسية و نقابية في التعليم و الصحة و الشغل و حقوقية و طلابية و معطلين شباب/ات).
• ضرورة تكامل نضالنا في قطاع التعليم على المطالب الانية (مواجهة السياسات التخريبية ضد الاشبيبة التعليمية و المغربية بشكل عام) مع المهام الاستراتيجية لنضالنا في قطاع التعليم و وضع أسس نظام تعليمي وطني ديمقراطي شعبي علمي و علماني إجباري و مجاني و منفتح ينمي الطاقات الإبداعية و الفكر النقدي و التحرري.

في أهمية التنظيم في الصراع الطبقي

بناء وتقوية وتصليب الحزب البروليتاري ضرورة تاريخية وسياسية آنية

في المجتمع الرأسمالي إذا انطلقنا من عملية افتراضية مجردة في علم الاجتماع السياسي مفادها أن كل الأفراد في المجتمع الرأسمالي في المركز أو في الأطراف واعون طبقيا ومنظمون سياسيا، سيكون عندنا أحزاب سياسية تعبر عن طبقات المجتمع القائم كالتالي:

إ.ج

×حزب رأسمالي/يميني أو أكثر يمثل الطبقة البورجوازية التي تملك وسائل الإنتاج (السلطة الاقتصادية) وتتحكم في الدولة وأجهزتها (السلطة السياسية) وتتحكم في وسائط الاعلام والثقافة والمؤسسات الدينية (السلطة الأيديولوجية)

×وحزب بروليتاري (عمالي) يمثل الطبقة العاملة المنتجة والمستغلة (توجه اشتراكي) وحلفائها من ضحايا التهميش والإقصاء والتفقير.

×حزب أو أحزاب تمثل شرائح الطبقة الوسطى المتذبذبة سياسيا حسب موجات موازين القوة المواقع والطبقية فهي يمينية رأسمالية في بعض المراحل، ويسارية مناضلة (اشتراكية بصيغة ما) في مراحل أخرى من الصراع الطبقي .

وسيكون لكل طبقة حزب سياسي أو بضعة أحزاب محدودة عدديا وتعبر عن فلسفة ورؤية للعالم ومشاريع مجتمعية متصارعة.

هذه الخطاطة «المنطقية» المجردة غير ممكنة واقعيا من منطلق التحليل المادي التاريخي للصراع الطبقي في حراكيته على الصعيد الكوني أو المحلي لكون الطبقة البورجوازية خصوصا في العصر الإمبريالي وعصر الرأسمالية المالية الاحتكارية تخوض باستمرار صراعا طبقيا على جميع المستويات ضد الطبقة العاملة لجعلها عاجزة عن ممارسة العمل السياسي وعلى بناء وتطوير تنظيمها الطبقي المستقل كما تعمل بكل قواها ووسائلها لجر الطبقة الوسطى إلى جانبها بل تعمل على «اقناع» الطبقة العاملة وجماهير الكادحين بأن خلاصهم الحقيقي في المجتمع الرأسمالي ،وأن المجتمع الاشتراكي مجرد «يوطوبيا» نظرية لا توفر «الحرية» ولا «الرفاه» للأفراد ،وغير ذلك من الدعاية الممنهجة لتشويه المشروع الاشتراكي البديل للرأسمالية وشيطنته وتقديمه دائما بشكل كاريكاتوري ممسوخ خاصة مع تشجيعها لمثقفين محترفين وأطروحات تحريفية من داخل المنظومة الماركسية سرعان ما ينكشف أصحابها في امتحان المواقف السياسية والصراع الطبقي الملموس (امتحان الموقف من نضالات العمال ونضالات الشعوب وفي طليعتها اليوم خصوصا الموقف من القضية الفلسطينية).

إن الطبقة العاملة وهي تناضل من أجل تحسين شروط الاستغلال تدرك بأنها تدور في حلقة مفرغة ما دام الاستغلال قائم مستمر ويتجدد بل ويتعمق وأن حتى المكتسبات المحققة تبقى هشة وقابلة للتراجع في كل منعطف من الصراع ،ومن منطلق هذا التحليل فالطبقة العاملة مطالبة بالنضال من أجل القضاء على الاستغلال وأسبابه كذلك ، وبتحقيق استقلالها السياسي عن الطبقة البورجوازية من خلال بناء «أداتها السياسية الطبقية المستقلة» في النظام الرأسمالي الحالي ،إن هذا البديل يبدأ بناؤه في المجتمع الحالي قبل حسم السلطة السياسية وليس بعدها ،وكل ممارسة للصراع لا تنخرط في بناء «البديل الطبقي السياسي التنظيمي» لخوض الصراع الطبقي أو أنها تأجل هذه المهمة ولا تعتبرها آنية فهي تسقط في الانتظارية وتسلم موضوعيا ،حتى بدون وعي، بأن حكم الطبقة البورجوازية ونظام الرأسمالية هو أزلي وهو « نهاية التاريخ» غير مدركة أن مهمة النقد مهما كان لاذعا وقويا لشرور النظام الرأسمالي ولماكيناته السياسية والأيديولوجية فإنه لا يتجاوز كونه يطالب بإصلاح أعطاب هذا النظام أو ترميمه أو أنسنته بالنصيحة والنقد وخاصة حين تكون هذه العمليات الذهنية لا تضع بديلا ثوريا عمليا ولا تطرح على نفسها بناء البديل الاشتراكي في المجتمع الرأسمالي الحالي القائم عبر بناء أدواته التنظيمية وفي مقدمتها «الحزب الطبقي البروليتاري» وثقافته وقيمه وأخلاقه الشيوعية وبناء «أدوات الدفاع الذاتي للجماهير» وتحقيق التمفصل المطلوب بين النضال اليومي والنضال الاستراتيجي من أجل المشروع المجتمعي البديل .

أكيد أن هذا التشكل للبديل غير ممكن بسهولة خصوصا في العصر الإمبريالي من داخل «الديمقراطية البورجوازية» أو «ديمقراطيات الواجهة» أو «الديكتاتوريات القائمة» مع تنسيب الأمر لاختلاف الأنظمة ولاختلاف موازين القوة ،وذلك لكون النظام الرأسمالي في المركز والأطراف لا يسمح بوجود الديمقراطية المباشرة الطبقية ،إنه في أحسن الأحوال لا يسمح سوى ب«الديمقراطية التمثيلية» الشكلية التي تنجح الرأسمالية/البورجوازية في الالتفاف عليها وترويضها وتقزيمها لصالحها بالمال ولعبة القوانين والأنظمة الانتخابية وتوجيه الاعلام والثقافة ومناهج التفكير والتحكم في صناعة «النخب» و«المجتمع المدني» وتدجين بعض مكونات « الحركة النقابية» عبر تقسيمها وتشجيع بقرطتها عبر مختلف أشكال الريع والإمتيازات.

لكن من المهم كذلك تبديد الاعتقاد/الوهم بأن عملية التنظيم السياسي المكتمل للطبقة العمالة الذي هو القوة المادية لإرادة التغيير والثقافة الاشتراكية والشيوعية لا يمكن أن يتحقق إلا فيما بعد حسم السلطة السياسية وبعد تحقق المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي ،إن هذا الاعتقاد يكرس الإنتظارية ،فعملية التنظيم السياسي البروليتاري على أسس ومبادئ شيوعية يجب أن يبدأ بناؤها آنيا في معمعان الصراع الطبقي وفي قلب النظام الرأسمالي في المركز والأطراف وهي عملية من شانها أن تبدد عملية الاستسلام الطوعي للرأسمالية المبني على الاعتقاد بأن المجتمع يتوفر على طبقة واحدة «منظمة» «قوية» هي الطبقة البورجوازية بأجهزتها (الدولة - الجيش- البوليس- الاعلام- المدرسة ....) وهي أكيد طبقة «شريرة» ،مستغلة ، تخلف البؤساء والفقراء (الطبقة العاملة وحواشيها) «المثيرون للشفقة» والذين يجب «التضامن» و«التعاطف» معهم بالتنديد والصراخ وكل أشكال الفضح لآليات تشكل وإعادة إنتاج السلط ، لكن بدون التفكير والعمل والانخراط في بناء البديل التنظيمي للعمال والكادحين في المجتمع الحالي مما يحرم الطبقة العاملة وحلفائها من سلاح المواجهة الطبقية السياسية الأساسي في أدبيات الماركسية اللينينية، إن هذا النقد (باسم ماركسية مشوهة أحيانا) للرأسمالية يخلق نخبا «ضد رأسمالية» لكن ليست مناهضة للرأسمالية بمفهوم الممارسة النقيض والانخراط العملي في المشروع ،أو لا تعمل على تمتلك أدوات الصراع الطبقي الأساسية (الحزب والنقابة)، وهذه المفارقة التي صنعتها بعض التيارات التحريفية من داخل المدارس النقدية بل وباسم المنهج الماركسي أحيانا تخلق الوهم بجدوى «الثورية اللفظية» و«ثورية المثقفين النخبوية» المتعالين عن مواقع الصراع أو «أشباه المثقفين» المكتفين بإعطاء الدروس بدون بديل ثوري تنظيمي مادي ملموس حيث يتحول النقاد الثوريون إلى مثقفين وشراح للعالم الرأسمالي وميكانزمات تجديد سلطه في أحسن الاحوال وليس إلى فاعلين ثوريين مشتبكين ومندمجين في المشروع التنظيمي الطبقي لمواجهة الرأسمالية في مختلف تشكلاتها.

إن حضور الوعي/المهمة التنظيمية لبناء الأداة السياسية للطبقة العاملة (حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين) مسألة ضرورة وجوهرية وغير قابلة للتأجيل وذلك لكون:

- البورجوازية منظمة تنظيما محكما وتتوفر على أجهزة في الدولة وتخترق المجتمع (المجتمع المدني - النقابات - الإعلام...)
- البورجوازية والرأسمالية تريد مجتمعا نخبويا (الثقافة نخبوية - السياسة نخبوية - الفن نخبوي ...)
- الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وكادحين يشكلون الأغلبية العددية في المجتمع لكن هم الأقل تنظيما، ليس لفقر وعيهم فقط بل لكون البورجوازية عملت على تفقير وعيهم السياسي وعلى تشتيت شمل تنظيماتهم ومحاربتها بكافة الوسائل، لكن مع ذلك ما يجب استحضاره أن قوانين الصراع الطبقي تجعل الطبقة العاملة وحلفائها صامدة وتستمد صمودها من الطاقة الخلاقة المبدعة لمقاومة الاستغلال والبؤس الملازم لأوضاعها ومن استلهام التجارب وفهم طبيعة العدو وأساليبه ومصادر قوته وضعفه ،وتنظم نفسها وترتقي بهذا التنظيم عبر سيرورة تفاعل معقدة تنبني في معمعان الصراع الطبقي ويلعب فيها المثقفون العضويون دورا مهما في إنارة الطريق.

- الطبقة العاملة ليست طبقة «مثيرة للشفقة» و«المحتاجة إلى الصدقات البورجوازية»، بل هي الطبقة التي يجب أن تحكم وتتسلم السلطة السياسية والاقتصادية لتحقيق المجتمع الاشتراكي، لكونها هي من ينتج الثروات والقيمة، إنها ليست فقيرة، إنها الطبقة التي تم تفقيرها باستغلالها وبجعلها تعتقد أن فقرها طبيعي وأن موقعها في عملية الإنتاج وحرمانها من ملكية وسائل الإنتاج أمر طبيعي كذلك، وأن الملكية لأصحابها البورجوازيون والبيروقراطيون «القادرون» على إدارة عملية الإنتاج ،لقد برهن العمال ،في عدة تجارب من صراعهم الطبقي، من خلال احتلال المعامل على قدرة فنية واجتماعية ممتازة على إدارة سلسلة الإنتاج باستقلال تام عن الإدارة البورجوازية البيروقراطية في حين تأكد أن البورجوازية غير قادرة على إدارة وحدات الإنتاج بالاستغناء عن العمال ،كما أكدت التجارب التاريخية في القرنين الأخيرين أن تسلم الطبقة العاملة للسلطة السياسية ليس حلما بل هو الممكن التاريخي الضروري للانتقال نحو بديل الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي على طريق المجتمع الشيوعي .

- أن آنية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة تعتبر لهذه الاعتبارات وغيرها ضرورة تاريخية وسيلسية ومهمة آنية على الماركسيين اللينينيين وعلى طلائع النضال الجماهيري الواعي إعطائها الأولوية في تفكيرهم وفي ممارساتهم اليومية.

- أكيد أن أوضاع الطبقة العاملة عرفت تغييرات مهمة نظرا لتطور قوى الإنتاج والتكنولوجيا من جهة، ونظرا لتوزيعها على مختلف القطاعات بفعل التطور التكنولوجي والرقمي (طغيان القطاعات الخدماتية)، ونظرا للوساطات الشغلية (المقاولات من الباطن) ونظرا للعمل عن بعد مما يضعف اللقاءات في أماكن العمل ووحدات الانتاج خاصة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة ،وهذه التحولات لا تلغي الطبقات ولا تبخس من الدور الطليعي للطبقة العاملة في قيادة عملية التغيير في بلدان المركز والأطراف ،ولا تلغي دور الحزب اللينيني والنقابة الطبقية في عملية الصراع الطبقي بل تتطلب وملائمة وتطوير أساليب العمل مع البروليتاريا وطلائعها .

- هناك ضرورة تاريخية وتاريخانية موضوعية لتطور قوى وعلاقات الإنتاج لكن هذه الضرورة أو حتى الحتمية فهي ليست عمياء خارج دينامية الصراع الطبقي بل هي من صلب حتميات نهاياته الواعية: تحقيق الاشتراكية ،ومن هنا ضرورة «الوعي الطبقي» و «التنظيم الطبقي» /الحزب الطبقي للعمال والكادحين ولعل الحزب هو التجلي الأعلى والتكثيف الواعي لهذه الضرورة وبهذا يعتبر دينامو محركات الصراع الطبقي ومثقفها الجمعي.

- إن الوعي الطبقي السياسي يأتي من الصراع الطبقي، والصراع الطبقي هو المدرسة للوعي الطبقي وهذا الصراع الطبقي له أدوات أهمها الحزب الطبقي والنقابة الطبقية ففيهما يتعرف العمال على أنفسهم كطبقة وفيهما يتدربان على خوض كافة أشكال الصراع وفيهما يتعلم العمال التمفصل بين العمل السياسي والصراع الاجتماعي ويكتشفون فن وعلم إدارة الصراع ضد الرأسمالية حسب خصائص كل مجتمع.

- إن المجتمع المغربي يتوفر على يسار ماركسي لينيني شيوعي منظم وشبه منظم، راكم تجارب العمل السياسي والتنظيمي الثوري وخلف تجربة ماركسية لينينية مهمة تشكل منارة للأجيال، وراكم تجارب لبناء وتطوير وتقوية وتوحيد أدوات الدفاع الذاتي انطلاقا من هذه الخلفية الإيديولوجية والسياسية بالذات كما راكم تجارب لمحاولة بناء «جبهة الطبقات الشعبية» يمكن الاعتزاز بها وبتضحياتها من جهة وبتراكم الأدبيات والتجارب وفي قلب هذه التجارب تجربة الحركة الماركسية اللينينية في سيرورتها من «حركة إلى الإمام» وتجربة إلى «حزب النهج الديمقراطي» إلى«حزب النهج الديمقراطي العمالي» الذي طرح على كاهله مهمتين رئيسيتين للعمل في هذا الطريق :

- إعلان بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة بلا تردد والعمل على بلترة الحزب وتقويته وتصليبه، واعتماد «الماركسية اللينينية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري وكمشروع مجتمعي بديل « تغتني في سيرورات وجدليات الصراع الطبقي الملموس.

- دعوة مختلف الماركسيين اللينينيين وطلائع العمال والكادحين إلى الانخراط في بناء هذا المشروع التاريخي العظيم: حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين (الأداة الأساسية للطبقة العمالة) ليلعب دوره في قلب عمليات الصراع الطبقي من أجل فك التبعية وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية وشيوعية وربط عملية هذا البناء بباقي السيرورات الثورية.

الجمعة 01 نوفمبر 2024

الفن الساخر

عبد اللطيف صردي

امتاز ادب الماغوط بالسخرية اللاذعة لبعض الظواهر الاجتماعية والسياسية الذي عاشها وطنه سوريا واكتوى بنارها المواطن البسيط. وبما ان البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية يمكن تعميمها على الوطن العربي والمغربي. فهي متماهية مع بعضها .اظن ان السخرية لها امتدادات في تراثنا الأدبي لقد كان الجاحظ في كتابه الساخر البخلاء قمة السخرية والتفكه. ولعل الحكايات الشفوية تزخر بالكثير ويظهر المخيال العربي وتمثله لشخصية جحا له دلالات قوية في هذا المضمار .

وللماغوط كتاب تحت عنوان (سأخون وطني) .ولابأس أن أسوق بعض اقواله في الوطن والسياسة .

ـــكنا اصحاب حق. فصرنا اصحاب سوابق .

ـــلا أجهزة تنصت في الوطن العربي في اي مكان. لأنه في الأصل لا أحد يتكلم.

ـــالعرب كانوا فيما مضى يقفون حدادا على أرواح شهدائهم .اما الان فيقعدون عليها.

ـــوحدهم الفقراء يستيقظون مبكرين قبل الجميع. حتى لا يسبقهم الى العذاب احد.

.وقد تفوق الكاتب السياسي الساخر التركي عزيز نيسين. والذي أدى الثمن غاليا في السجن. .وهنا استحضر قصصه القصيرة مثل(اه منا نحن معشر الحمير).ومن لا يلتفت خلفا لما قدمه شارلي شابلان في السنيما الصامتة .تمتع الالاف من المشاهدين من مجايليه عبر العالم للسنيما بالاسود والابيض وخاصة في فلمه الخالد le temps moderne والذي سخر من استلاب العامل من منظومة العمل .حيث يصبح العامل مثل الآلة يعيد نفس الحركة في منظومة انتاجية قهرية. ولازالت قهقهات الشيخ امام عيسى شيخ المبصرين تدوي في اذان افواج الطلبة وهو يسخر من فاليري جيسكار ونيكسون. وكلب الست الذي عض ذلك الفقير اسماعيل واعتقل خوفا حتى لا يعدي كلب السيدة أم كلثوم. وعلى منوال المسرح السياسي الساخر شق طريقه دريد لحام في مسرحيته (كأسك ياوطن). وقد تفوق الكاتب الفلسطيني الكبير اميل حبيبي في روايته الساخرة المعبرة عن مأساة الانسان الفلسطيني في روايته الرائعة (الاسباب الخفية في اختفاء سعيد ابي النحس المتشائل) .وعلى درب الفكاهة سار بزيز وتجمع حوله

العشرات من المحبين لهذا الابداع .ولكن الحصار الاعلامي كان له رأي اخر ليفتح المجال لفكاهة التفاهة. وحوصر الفنان من وسائل الإعلام لسنوات طويلة. وكذلك لا يمر الدارس أو الناقد الأدبي دون الالتفات إلى شعر محمد بن ابراهيم خاصة قصيدته الساخرة في هجاء (المطعم البلدي) بطنجة .

اه لو علم الماغوط بان مسؤول تعليمنا قادم من كعب الغزال ورزة القاضي. وبحلاوة لا تحفنا بأنشودة مدرستي الحلوة. ربما مؤسساتنا سيملؤها عسل وخلايا نحل. وسينخفض سعر العسل الخالص المصفى للشاربين في بلد كل ما فيه مزيف .زيت مزيف وسمن وزبدة ولبن . وغش في مباريات وتزوير انتخابات و هلم جرا ومن لغا فلا جمعة له.

الأرض والزيتون

عائشة جرو

لو يذكر الزيتون غارسهُ
لصار الزيت دمعا!
يا حكمة الأجداد
لو من لحمنا نعطيك درعا!
لكن سهل الريح،
لا يعطي عبيد الريح زرعا!
إنا سنقلع بالرموش
الشوك والأحزان.. قلعا!
وإلام نحمل عارنا وصليبنا!
والكون يسعى..
سنظل في الزيتون خضرته،
وحول الأرض درعا!!
.2
إنا نحب الورد،
لكنا نحب القمح أكثرْ
ونحب عطر الورد،
لكن السنابل منه أطهرْ
بالصدر المسمر
هاتوا السياج من الصدور..
من الصدور ؛ فكيف يكسرْ؟؟
اقبض على عنق السنابلِ
مثلما عانقت خنجرْ!
الأرض ، والفلاح ، والإصرار،
قال لي كيف تقهر..
هذي الأقاليم الثلاثة،
كيف تقهر؟

حول "فن الرد"

قيل، وسيُقال، كلام كثير، إلى حد الهذر، عن «فن الرد»، إلا أن ما يسمى الرد في تصوري المتواضع هو بلاغة الإيجاز، وتجاوز الإفحام إلى الإقناع بهيولاه الحجاجية، ومهاراته الاستدلالية، وآلياته في البرهنة والعقلنة، التي دونها خرط القتاد، إذ لا تمنح نفسها بيُسر، ولا تنقاد لسوى من نذر ذاته العارفة للبحث المضني، والتقصي المغني. ومن نافلة القول، إن امتلاك «فن الرد» مرتهن بمعايير و«مواصفات»، وكفايات قلّ أن تجتمع في شخص واحد، وحتى أدرأ الإيغال في التجريد، أسوق لك، أيها القارئ الأريب، ما يؤكد محتوى السطور السابقة، من ذلك، تمثيلا لا حصرا أن شخصا نال من سهام الانتقاد والانتقاص ما لا يُتحمّل، ولما استشاط غضبا، «انفجر» قائلا: «إن الدبابة لا تقصف الذبابة». وأذكر أن متياسرا لم يستسغ تحوّل يساريين متجذرين إلى حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، فادعى أن هؤلاء هم مساحيق الطبقة السائدة، ولم يتمالك أحد منخرطي ذلك الحزب أن رد عليه: «..أما أنتم فحفّاظات تلك الطبقة.» وفي سيرة أبي الطيب ما يعضد بؤرة هذه المساهمة المتواضعة: تجرأ أحدهم على الشاعر أبي الطيب متهكما «حين كنت بعيدا ظننتك امرأة..فرد عليه المتنبي، «أما أنا فظننتك، حين كنت بعيدا، رجلاً.» وقل القول نفسه بالنسبة إلى الشاعر الظريف أبي نواس، الذي تعفف، فلم يشأ أن يرد على أحد منتقديه، فعلق شخص آخر على موقفه: ((رُد عليه يا أبا الحسن حتى لا يُقال إنه أفحمك))، فكان هذا رد الشاعر: «بم أهجوك و قد سبقني الله إلى مسخك...؟!» ومن شروط «كفاية الرد» أيضا، حضور البديهة و القدرة على التكيُّف وفق اقتضاءات الموقف، بالإضافة إلى إجادة «المناورة»، ويقظة الحس.

وعندي أن الموضوع ذو صلة /صلات بمفهوم نظرية التلقي: «أفق الانتظار»، هذا الأفق الذي يكون مجديا، محمودا إذا خيّب انتظارات المتلقي، وحلق بعيدا عن أن يتزامن والتمثلات المستنسخة. ولعل الكنانة، هنا، لا تعدم ظواهر لغوية نظير «الجناس» و«الطباق»، و«المقابلة». ويبدو كأن مؤلفين معينين لم يُقنعهم «فنُ الرد»، فراحوا يلتمسون رغبتهم في «فلسفة الرد»، نحو ما فعل «معتز أحمد السيد زكيّ» (يُراجع مؤلفه: «فلسفة الرد»)، وشتان الفلسفةُ و الفنُ !. وأقدر أن «فن الرد» لا يُتمثل تمثلا وافيا، إلا إذا تمُثل «فن التجاهل» بمستويات «التمثل الأول.» تلكم كانت إشارات خفيفة، لطيفة غضضت الطرف فيها عن تكرار توجيهات أضحت متآكلة، من قبيل: × توقير الخصم / تعزيره، التزام ضبط النفس و الاعتصام بحبل الهدوء. التحصُّن في قلاع الحزم والعزم كلما اقتضى الموقف ذلك.. وفي الحقل الحربيّ(العسكريّ) يتضح أن الرد لا يشترط التسويف، لأن ذلك يتحول، في أكثر الحالات، إلى مماطلة وتراخ و تخلٍ، كما يحدث في الجبهات الحبلى بالتوترات، ومنْ ثمة يضيع استرداد الحق، أو يتأجل..

شتنبر 2024.

محفوظ امناي :

إن وثيرة نهب الأراضي والثروات قد تصاعدت واتخذت أبعادا جديدة. ولا ننسى ما يواجه به سكان المناطق التي تضررت من الزلزال من عراقيل وقيود...

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لمسالة الأرض، هو المحفوظ فارس الملقب ب « محفوظ امناي »، فاعل في المجال الحقوقي الامازيغي، خاصة منه الشق المتعلق بالحق في الأرض، عضو بمنظمة» ازرفان»، وعضو مؤسس لتنسيقية «اكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة» نحاوره حول قضية الحق في الأرض وما يعرفه من اكتساح من طرف الرأسمال المحلي والاجنبي وسبل الدفاع عن الحق في الأرض....

■ مرحبا بكم ضيفا كريما لهذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي،.
بداية كيف تقدمون نفسكم لقارئات وقراء الجريدة في بضعة سطور؟

● أود في البداية أن أعرب عن شكري لطاقم التحرير بجريدة النهج الديمقراطي، التي أكن لها كامل الاحترام والتقدير لما راكمته في مجال النضال الرامي إلى إبراز هموم وتطلعات الشعب المغربي التواق إلى غد أفضل.
وقبل أن أجيب عن أسئلتكم، لابد أن أؤكد بأن ما اورده من أفكار في هذا الاستجواب هو تعبير عن أرائي الشخصية ولا تلزم أحدا غيري.
– إسمي المحفوظ فارس الملقب ب « محفوظ امناي »، فاعل في المجال الحقوقي الامازيغي، خاصة منه الشق المتعلق بالحق في الأرض، عضو بمنظمة» ازرفان»، وعضو مؤسس لتنسيقية «اكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة»

■ في السنوات العشر الأخيرة، على الأقل، تصاعدت وتيرة الدوس على الحق في الأرض إما من طرف الدولة بشكل مباشر، أو من طرف مافيات العقار بتواطؤ واضح مع السلطات في العديد من المناطق بالمغرب، من موقع تجربتكم في «تنسيقية أكال للدفاع عن الساكنة في الأرض والثروة» بماذا وكيف تفسرون ذلك؟ وقبل ذلك، حبذا لو تقدمون تعريفا مختصرا عن هذه التنسيقية؟

● ظهرت تنسيقية أكال لأول مرة عند تنظيمها للمسيرة المليونية بالدار البيضاء بتاريخ 25/11/2018، وكان ذلك بعد أن ضاقت العديد من المناطق المتواجدة بين واد نون ووادي تنسيفت ذرعا مما تعانيه بشكل متواصل من الاعتداءات والخروقات القانونية التي مست باستقرارها فوق أراضيها، تمثلت في استصدار العديد من مراسيم التحديد الإداري للملك الغابوي المبنية على ظهائر يعود تاريخ سنها إلى فترة الحماية الفرنسية وهدفها تجريد السكان الأصليين من أراضيهم. يضاف الى ذلك سن قانون يسمى قانون الترحال الرعوي 13/113 الذي فتح الباب أمام المستفيدين من الريع الرعوي لاستباحة أراضي السكان. إلى غير ذلك من الطرق والوسائل المختلفة التي تعتمدها إدارات الدولة المغربية ذات الصلة بأمور الأراضي والعقارات للوصول إلى نفس الهدف.
بالنسبة للشق الأول من سؤالكم، فقد تصاعدت بالفعل في السنوات العشر الاخيرة وثيرة الدوس على الحق في الأرض سواء من طرف الدولة بشكل مباشر وكذلك من طرف مافيات العقار بتواطؤ مع السلطات في العديد من مناطق المغرب، وهو ما يمكن إجماله في مصطلح التهجير القسري الذي ورد في تقرير المقررة الخاصة لأشكال التمييز السيدة «توندای اشيومي» التابعة للمفوضية الأممية لحقوق الإنسان الذي نشرته في ماي 2019، بعد زيارتها لبلادنا، التقت خلالها مع العديد من الجمعيات الحقوقية وضمنها تنسيقية أكال في شهر دجنبر 2018، ولم تتصاعد وثيرة الدوس على الحق في الأرض فقط بل اكتست أساليب وانواعا جديدة ابتدعت في الآونة الأخيرة من قبيل إحداث ما يسمى بالتحفيظ الجماعي للأملاك القروية الذي يشكل طريقة تدليسية لسطو ما يسمى بالوكالة الوطنية للمياه والغابات على المزيد من الأراضي وما سمي بمحميات التنوع البيولوجي أو المنتزهات الطبيعية من قبيل المنتزه الطبيعي الاطلس الصغير الغربي الذي سيمكن نفس الوكالة من بسط يدها على ما يقارب من 111 ألف هكتار من الأراضي تشمل حوالي 17 جماعة ترابية تابعة لإقليم تزنيت واشتوكة آيت باها وتارودانت، بناء على قانون خطير (07-22) يضم بين فصوله، فصلا يعطي الصلاحيات المطلقة لوكالة المياه والغابات لان تضيف إلى أملاكها ما تشاء من الأراضي المجاورة بناء على شرائها من ملاكها بالتراضي أو على أساس تطبيق قانون نزع الملكية.

■ خاضت تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة عدة أشكال احتجاجية، متواترة وتصاعدية، في عدة مناطق بجهة سوس ماسة ذرعة على الخصوص، كما على الصعيد الوطني، دفاعا عن الحق في الأرض والثروة، هل من توضيحات حول طبيعة المشكل الذي أخرجكم للاحتجاج؟، ولمن تحملون المسؤولية بشكل مباشر؟

● بخصوص سؤالكم الثالث، فإن طبيعة المشكل الذي خرجت من أجله تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة والثروة للشارع على شكل الوقفات والمسيرات والترافع على المستوين الوطني والدولي تتمثل في عدة أمور نوجزها في سياسة حرمان السكان الأصليين والقرويين بشكل عام من العيش بالاستقرار فوق أراضيهم وتمتيعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وضمان استفادتهم من الموارد الطبيعية على أساس المساواة وتقليل الفوارق بينهم وبين غيرهم من مواطنين في هذا البلد.وطبيعة الحال نحمل المسؤولية لمن أوكلت إليهم مهام التخطيط ووضع السياسات الاقتصادية.

■ بعد كل أشكال الترافع والاحتجاج التي أقدمتم عليها، هل تم التجاوب معكم؟، وهل تم فتح باب الحوار معكم؟، أم اصطدمتم بالآذان الصماء؟

● أما عن سؤالكم الرابع، فإننا لم نلق أي تجاوب من الجهات المسؤولة حتى الآن، بل كما سبق ذكره ووجهنا بالآذان الصماء بل على النقيض من ذلك، وأكثر خطورة فإن وثيرة نهب الأراضي والثروات قد تصاعدت واتخذت أبعادا جديدة. ولا ننسى ما يواجه به سكان المناطق التي تضررت من الزلزال من عراقيل وقيود حالت حتى الآن دون عودتهم إلى الحياة الطبيعية في مناطقهم.

■ هل من آفاق مطمئنة لمعاركم الآنية والمستقبلية؟ وعلى من تراهنون لتحقيق مطالبكم؟

● جواب على سؤالكم الخامس المتعلق بالآفاق، فإن الأمر في نظري يرتبط بمدى وعي المواطنين حاليا والأجيال القادمة بأهمية التشبث بأراضي الأجداد، باعتبار الحفاظ عليها هو في نفس الوقت حفاظ على مقومات الهوية الأمازيغية المغربية، لأن الأرض هي القاعدة الأساسية لاستقرار الإنسان رفقة موروثه العقاري وما ينتج عنه من إبداع وفكر وتجربة. وانتزاع الأرض من الإنسان وتهجيره قسرا هو سعي واضح لإبادة هوية شعب بأكمله.
من هنا، وفي شأن الآفاق المطمئنة حسب تعبيركم، فإني أتمنى أن يزداد منسوب وعي الشابات والشباب المرتبطين بأصولهم التاريخية في مجتمعنا، بضرورة العمل على استرجاع الحقوق كاملة، وإلا فإنهم سيصبحون يوما ما غرباء في وطنهم.

■ كلمة أخيرة

● ختاما، أجدد شكري وتقديري لجريدة النهج الديمقراطي، الصرح الإعلامي، الذي أثبت حتى الآن صموده أمام العواصف الهوجاء التي تعترضه بين الحين والآخر. وأتمنى لها مزيدا من التوفيق.

الاعتقال السياسي في المغرب

يعتبر الاعتقال السياسي أداة قمع يستخدمها المخزن للسيطرة على قوى المعارضة والتخلص من الأصوات التي تطالب بالحرية و الكرامة و التخلص من القمع و الإستبداد سواء كانت هذه الأصوات تنادي بالإصلاحات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

محمد الصباغي

الاعتقال السياسي هو إحدى الأساليب الأساسية للنظام المخزني يحافظ به على سلطته ويكرس هيمنته على مختلف شرائح الشعب المغربي لإخماد أي محاولة لزعزعة بنيانه القائم على الاستغلال الطبقي والقمع المخزني

يشهد المغرب منذ عقود طويلة عدة انتفاضات سواء من الطلبة، أو العمال، أو المعطلين، أو حتى القرى المهمشة.

(انتفاضة الكوميرا، حركة 20 فبراير، حراك الريف و جرادة، حركة المعطلين(ج. و.ح.ش.م.م).

أبرزها هذه الحركات تهدف إلى تسليط الضوء على الظلم الاقتصادي والسياسي، والمطالبة بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية والمساواة. غير أن النظام المخزني بدلاً من الاستجابة لهذه المطالب، يعمد إلى التعامل معها بالقمع والاعتقال،منها اعتقال الصحفيين و المدونين و كتاب الرأي.

فالسلطة تعتمد على أذرع قمعية قوية لاعتقال الناشطين والرموز التي تتصدر هذه الحركات، في محاولة لتخويف وإحباط المقاومة الشعبية. يُراد من هذا النهج القمعي إيصال رسالة واضحة مفادها أن أي محاولة لتحدي السلطة ستواجه بعواقب وخيمة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة.

منظومة القضاء وأداة التطويع

تُستخدم منظومة القضاء (الغير مستقل) كأداة لخدمة مصالح الدولة في سحق المعارضة. النظام القضائي المغربي يُعتبر غير مستقل بشكل كبير، حيث يتدخل النظام في توجيه الأحكام ضد المعتقلين السياسيين من أجل ضمان طول فترات حبسهم وتعذيبهم نفسيا وجسديا. ويُلاحظ في العديد من الحالات أن الاتهامات تُلفق للنشطاء، بدءًا من تهم التجمهر غير المرخص وانتهاءً بتهم أكثر خطورة مثل المساس بالأمن العام.

إن منظومة القضاء، التي من المفترض أن تكون حامية لحقوق الأفراد، قد تحولت إلى أداة قمع تستخدم لتصحيح توازنات القوى السياسية وفقًا لأجندة الدولة وبهذا، يُعتبر القضاء وسيلة لإضفاء الشرعية على عمليات القمع وترسيخ منظومة القمع الطبقي

التعذيب النفسي والجسدي كوسيلة للسيطرة

إلى جانب الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة، يتعرض العديد من المعتقلين السياسيين في المغرب للتعذيب الجسدي والنفسي خلال فترة احتجازهم و لعل سنوات الجمر و الرصاص، و المعتقلات السيئة الذكر(تازمامارت، درب مولاي الشريف ...) لشاهد على ذلك، ويتمثل الهدف من هذه الممارسات في كسر معنويات المعتقلين وتحطيم إرادتهم، كي يصبحوا أقل ميلًا للانخراط في أي نشاط سياسي معارض عند إطلاق سراحهم. كما يهدف هذا النهج إلى إيصال رسالة ترهيبٍ واضحة لبقية الشعب المغربي، خصوصًا الشباب الذين يفكرون في الأنضمام إلى الحركات الاحتجاجية.

ويُلاحظ أن شهادات العديد من المعتقلين المفرج عنهم تتضمن تفاصيل عن التعذيب الذي تعرضوا له، ما يعكس وحشية ممارسات السلطة وأدواتها القمعية. وتعكس هذه الممارسات مدى الاستعداد العميق للنظام المخزني للتضحية بحقوق الإنسان وكرامته من أجل المحافظة على مصالحه.

التعامل الانتقائي مع الحريات الفردية والجماعية

من منظورنا كمناضلين جذريين، يمكن فهم هذه القسوة في التعامل مع المعتقلين السياسيين كجزء من سياسة ممنهجة تسعى لاحتواء الحريات الفردية والجماعية في إطار محدد، يُرضي الدولة ويمنع أي تهديد للنظام. ففي الوقت الذي تطرح فيه شعارات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، يظل الشارع المغربي و الفضاء الإفتراضي مراقبا بشكل دقيق، بحيث يُسمح فقط بمساحة محدودة من التعبير والحركة، شريطة ألا تتعارض مع مصالح النظام القائم.

ويمكن ملاحظة هذا الانتقائية في كيفية تعامل النظام المغربي مع قضايا الحريات، حيث يتم الترويج لصورة المغرب كدولة تسعى إلى «إصلاحات ديمقراطية»، بينما تمارس على أرض الواقع سياسات قمعية تتعارض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان.

مقاومة الاعتقال السياسي ومستقبل النضال اليساري

في مواجهة هذا القمع، لا تزال قوى اليسار الراديكالي وحركات النضال الشعبي صامدة في مطالبتها بالعدالة والمساواة والتغيير الجذري. فعلى الرغم من الاعتقالات والتعذيب والرقابة، لا تزال شرائح واسعة من الشعب المغربي، وبخاصة الشباب، ملتزمة بمسار النضال والمطالبة بحقوقها، رغم المخاطر المترتبة على ذلك.

وتدرك الحركات التقدمية بالمغرب أن التغيير لن يكون سهلاً، ولكنه حتمي في ظل الظروف القاسية التي يعيشها الشعب المغربي. فهي تعتبر أن أي محاولة لإسكات الأصوات المعارضة هي بمثابة دفعة جديدة لتعزيز صفوف النضال وتحفيز الحركات الشعبية على التضامن والمقاومة.

ختاما:

يعد الاعتقال السياسي في المغرب من أخطر الوسائل التي يستخدمها النظام المخزني من أجل الحفاظ على سيطرته، وقمع أي تحرك يهدد هيمنته. هذه الظاهرة تعتبر، من منظورنا كمناضلين يساريين، امتدادا لسياسات التهميش والاستغلال الطبقي والاقتصادي التي يُمارسها المخزن ضدا على الشعب المغربي. ومع ذلك، يظل الأمل قائما في إمكانية بناء مستقبل أكثر عدالة، حيث يتكاتف الشعب المغربي، بمختلف مكوناته، في مواجهة هذه الأساليب القمعية، من أجل تحقيق الكرامة والحرية والمساواة.

الجبهة الشعبية في رسالة تحد للاحتلال:

«لا اغتيالاتكم ولا اعتقالاتكم ولا ملاحقاتكم قادرة على اقتلاع الجبهة أو كسر إرادة المقاومة المتجذرة فيها»

•إعلان جيش الاحتلال وما يُسمى جهاز "الشاباك" عن اعتقال العشرات من قيادات وكوادر الجبهة واستهداف رموزها في الضفة المحتلة، واعترافهم باغتيال قيادات عسكرية بارزة للجبهة في لبنان هو محاولة صهيونية يائسة للنيل من إرادة الجبهة وصلابتها.

•يشن الاحتلال منذ سنوات طويلة حرباً شاملة على الجبهة الشعبية، عبر اغتيالات وملاحقات مستمرة واعتقالات واسعة ومتكررة، فضلاً عن استهداف رموزها القيادية، في محاولات لن تنجح في اقتلاع الجبهة أو كسر عزيمة رفاقها؛ فالجبهة باقية ومتجذرة عميقا في أرضنا، وستبقى مواقفها صلبة وراسخة.

•تدعو الجبهة إلى تصعيد كافة أشكال النضال وتكثيف الأنشطة والفعاليات المساندة للحركة الأسيرة، خصوصاً تلك التي تسلط الضوء على معاناة الأسرى البواسل داخل سجون الاحتلال.

•إن صمود وثبات الأسرى، رغم الانتهاكات المتصاعدة والقمع الممنهج، يجب أن يكون محوراً أساسياً للحراك الشعبي والنضالي، تعبيراً عن المساندة الدائمة للأسرى في مواجهة هذا الطغيان الصهيوني، الذي لن يفلح في إخماد روح المقاومة.

عن مكتب الشهداء والأسرى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
-5تشرين الثاني/نوفمبر 2024

حدث الأسبوع

فرنسا / المغرب : تحيين التبعية

المصطفى خياطي

نعم نتفق أنه في إطار زيارات الدولة، يمكن للرئيس الضيف ان يلج مختلف المؤسسات وعلى رأسها البرلمان، وهذا يدخل في نطاق الأعراف الدبلوماسية والبروتوكولات المعمول بها. ويجب أن نتفق كذلك ان هذه الزيارات الرئاسية تؤطرها علاقات ثنائية مبنية على تبادل المصالح وليس على منطق رابح/خاسر ومُستعمر ومستعمر ومستغل ومستغل. من هنا لا بد أن نقف على زيارة ماكرون للمغرب وخطابه الذي كان مستفزا للشعور الجمعي للشعب المغربي الذي ما فتئ يؤدي باهضا فاتورة تبعات اتفاقية إيكس ليبان Aix les bains من موارده وثرواته ومدخراته وقوة عمل طبقته العاملة سواء اليدوية أو الذهنية. وحجم الاستفزاز المهين فضحته واسقطت قناعه المغلف بلغة خشبية مكشوفة تلك الوقفات الاحتجاجية التي نُظمت بالموازاة أو بعد الخطاب المشؤومة تحت قبة البرَلمان في مختلف المدن والمواقع النضالية من طرف الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع أو من طرف فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خصوصا وأن الحدث تزامن مع إحياء ذكرى اختطاف واغتيال القائد الأممي الشهيد المهدي بن بركة (29 أكتوبر)،حيث نددت هذه الاحتجاجات بالمواقف الواردة في الخطاب أمام شرذمة من الناس لا يتقنون إلا التصفيق لكلمات عبارة عن رصاصات قتلت ما تبقى من همة وسيادة رمزية، وتبارك السطو على ما تبقى من فتات جاء ماكرون ليقتات عليه. وأكاد أجزم أن الذين صفقوا لا يدركون خلفيات كلامه ودوافعه. ففرنسا الآن وهي الداعمة للإبادة الجماعية بفلسطين ميدانيا وسياسيا، وهو موقف عبر عنه ماكرون بكل وضوح، فقدت أو تنازلت تحت قوة ضغط روسيا عن بعض مصادر الطاقة والمال بافريقيا، وبالتالي تاشى نفوذها وهو نفس المصير يلاحق مصالحها في سوريا ولبنان لأن الأمر لا يقتصر فقط على الحكام والأنظمة في الغابون مثلا والنيجر ومالي، بل حتى الشعوب باتت ترفع شعار» كفى من نهب خيراتنا» في وجه فرنسا، وأصبحت تُنعت بالدولة اللص والغير مرغوب فيها. كل هذا طبعا بحماية روسية وليس تصريفا حرا للحق في تقرير المصير والاستقلالية في اتخاذ القرار، لكن موسكو التي تخوض حربا رادعة للناتو في أوكرانيا، تسببت في أزمة خانقة للاتحاد الأوروبي، وهي نؤسس الآن لقوة سياسية واقتصادية وعسكرية تحت لواء بريكس لمجابهة التحالف الصهيو/امريكي/اوروبي، وهو ما يتيح لروسيا التمدد في إفريقيا وفرض شراكات على أنقاض الاستعمار الفرنسي التقليدي. وعليه فإن فرنسا اليوم مثله مثل دول الاتحاد الأوروبي تخشى من تداعيات التحولات الجيوسياسية التي تتشكل على إثرها التقاطبات الجديدة والتي سيدفع ثمنها شعوب أوروبا التي فقدت عدة مصادر الطاقة والنفوذ. ولا غرابة ان يأتي ماكرون بدافع الحمائية لتجديد عهد «الحماية» الاستعمارية وتحيين بنود إيكس ليبان في مختلف القطاعات : سكك حديدية – تصنيع السيارات – خدمات – ثقافة..... وإذ أنها انخرطت إلى جانب الاتحاد الأوروبي في اعتماد اقتصاد الحرب فهي مرغمة على تثبيت الزبون لمبيعاتها من السلاح وضمانه وكذلك الحفاظ وتوسيع مجال استثمارات رساميل اقتصادها في جل المجالات التي ستتاثر استحواذ الاقتصاد الحربي على صناديق الدعم الأوروبي. ولن يتبقى لها إلا الجنة الضريبية المغربية وقوة عمل الطبقة العاملة المغربية المهضومة حقوقها وكلفتها الاجتماعية. وفي هذا السياق الدولي تأتي زيارة الدولة الفرنسية للمغرب. فماكرون جاء لحماية مصالح برجوازية ورأسمالية فرنسا التي لن تتم إلا تكريس التبعية وتحيين الاستعمار على كل الأصعدة. فهي زيارة على مقاس رابح/خاسر.